

التقرير السنوي
لبنك إسرائيل:
خفض توقعات النمو
للعامين الجاري والمقبل

صفحة (٤)

جذور العداء
العام للمؤسسة
الأكاديمية
في إسرائيل

صفحة (٥)

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٤/٨ جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ العدد ٣٣٠ السنة الثانية عشرة

المنتدى
الاسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

على خلفية الأزمة في المفاوضات:

المعارضة الإسرائيلية تطالب ليفني وليبد بالانسحاب من حكومة نتניהو وتقديم الانتخابات

*ضغوط أميركية تحت حكومة إسرائيل على التعاضى عن انضمام فلسطين لمعاهدات دولية وإطلاق سراح الأسرى مقابل مواصلة المفاوضات * الوزير بيرتس: اليمين المتطرف بذل كل ما في وسعه من أجل وضع العصي في دواليب المفاوضات *



زهافا غالون، ليفني عميلة لنتنياهو.

التي أجرتها حكومة نتنياهو كانت بدون هدف لأن غايتها هي خدمة البقاء السياسي للمشاركين في الائتلاف، وليس الوصول إلى اتفاق في الحقيقة... وتطرق وزير البيئة الإسرائيلي، عمير بيرتس، من حزب «الحركة» إلى الأزمة في المفاوضات وألمح إلى أن كتلتها لا تخشى الانسحاب من الحكومة، وقال بيرتس «يجب ألا يهددنا أحد بالانتخابات... وتسيبي ليفني تواصل جهودها من أجل إنقاذ العملية السياسية وسوف نمناها كل الدعم على جهودها. لكن يتعين على نتنياهو أن يقرر ما إذا كان سيستسلم لليمين المتطرف والأجواء المنفلتة، وللسباق بين المتطرفين، أم أنه سيختار اتخاذ قرارات صعبة وشجاعة مثل تجريد البناء [في المستوطنات]». وأضاف بيرتس أنه «طوال فترة المفاوضات، وفيما كانت ليفني تبذل جهودا كبيرة بالتنسيق مع رئيس الحكومة، بذل اليمين المتطرف كل ما بوسعه من أجل وضع العصي في الدواليب، من خلال نشر عطاءات بناء لا حاجة لها وأهانوا الأميركيين والفلسطينيين». وكان يشير بيرتس بقوله اليمين المتطرف إلى وزراء حزب الليكود، وبضمنهم وزير الدفاع موشيه يعلون، وحزب «البيت اليهودي» ورئيسه نفتالي بينيت.

دعوى ضد عباس ومسؤولين فلسطينيين

هددت منظمة «شورات هدين» الحقوقية اليمينية الإسرائيلية بتقديم لوائح اتهام إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد قياديين فلسطينيين، واتهامهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس، إن الاتهامات المزعومة ستوجه ضد قياديين من حركتي فتح وحماس، وأنه هؤلاء القياديين مسؤولون بصورة مباشرة عن مساعدة وتشجيع الإرهاب ضد السكان المدنيين في إسرائيل.

وقالت رئيسة هذه المنظمة، المحامية نيتسانا درشن -لايتنر: «إننا مؤمنون بأن هذه الاقتراحات للوائح الاتهام هي الوسيلة الوحيدة لردع الفلسطينيين، الذين يسارعون إلى الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية من أجل تقديم لائحة اتهام ضد إسرائيليين واتهامهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية».

وكان وزير الاقتصاد الإسرائيلي ورئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، نفتالي بينيت، قد أعلن أن إسرائيل تعد دعوى قضائية ضد عباس، تتهمه فيها بارتكاب جرائم حرب. وقال بينيت لإذاعة الجيش الإسرائيلي،

للتلفزيون الإسرائيلي أفادت أن ليبرمان أوضح بعد خطابه أنه مستعد لمواصلة المفاوضات شرط أن يسحب الفلسطينيون انضمامهم إلى المعاهدات الدولية والعودة إلى «المربع الأول»، أي إطلاق سراح الأسرى، وتعهده بعدم إحباط ذلك. وقالت صحيفة «يديעות أchronوت»، إن ليبرمان سيلتقي مع وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، غدا الأربعاء، وأن ليبرمان يقدر أن الإدارة الأميركية تتوقع من إسرائيل تجاهل انضمام الفلسطينيين للمعاهدات الدولية وإطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين، وبضمنهم الأسرى القدامى، مقابل إفراج الولايات المتحدة عن الجاسوس الإسرائيلي جونثان بولارد. وفي غضون ذلك التقى وفدا المفاوضات الإسرائيلي والفلسطيني بوساطة أميركية في القدس أمس، وذكرت «يديעות أchronوت» أن اللقاء الذي استمر حتى ساعة متأخرة من الليلة الماضية سادته أجواء صعبة.

هيرتسوغ يدعو ليفني وليبد للانسحاب من الحكومة

عقدت الهيئة العامة للكنيست جلسة خاصة أمس لمناقشة فشل المفاوضات بمبادرة كتل المعارضة التي جمعت ٢٥ توقيع عضو كنيست من أجل عقد الجلسة خلال عطلة الكنيست، وحضر الجلسة ٩ نواب من المعارضة و٤ من الائتلاف، ودعا رئيس حزب العمل والمعارضة، إسحاق هيرتسوغ، رئيسي حزبي «يوجد مستقبل»، ياثير ليد، و«الحركة»، تسيبي ليفني، إلى الانسحاب من الحكومة وتقديم موعد الانتخابات العامة على خلفية الأزمة الحاصلة في المفاوضات.

وانضم هيرتسوغ إلى الدعوة التي أطلقتها وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيفدور ليبرمان، أول من أمس، بتقديم موعد الانتخابات. وقال هيرتسوغ إن «ليبرمان قال الحقيقية، لا يوجد مخرج سوى بالانتخابات»، وأضاف أن «على ليفني أن تقبل هذا الطوق، وأدعو الحركة ويوجد مستقبل إلى الانسحاب من الحكومة والوقوف إلى جانبنا، وكان ينبغي على أبو مازن الوقوف هنا في الهيئة العامة للكنيست والتحدث إلينا، وكان ينبغي على نتنياهو التحدث في البرلمان في رام الله، ولا شيء من هذا حدث».

وقالت رئيسة حزب ميرتس، زهافا غالون، إن «ليفني وليبد هما المتعاونان إاي العميلان لنتنياهو في المعاطلة في المفاوضات، لأنه لا توجد مصلحة لأحد في حكومة نتنياهو بالتوصل فعلا إلى اتفاق سلام». وأضاف أن «المفاوضات

تكررت تقارير إسرائيلية، أمس الاثنين، أن الإدارة الأميركية تمارس ضغوطا على الحكومة الإسرائيلية وتضغط على التعاضى عن التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة وإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القدامى مقابل استئناف المفاوضات. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن الجانب الأميركي يستند في ذلك إلى أن المعاهدات الدولية التي وقع عليها الجانب الفلسطيني ليس بإمكانها أن تلحق ضررا بإسرائيل وإنما هي معاهدات عامة وتتعلق بحقوق النساء والأطفال، وأن هذه المعاهدات تخضع للفلسطينيين لمراقبة دولية.

كذلك نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، رون بروسور، قوله الليلة الماضية إنه «إذا أراد الفلسطينيون الانضمام إلى معاهدات الأمم المتحدة فليفضلوا، ومن يدري؟ ربما نستطيع صباح غد ونكتشف أن انضمامهم أدى إلى نشوء مجتمع مثالي من المساواة وحقوق الإنسان ويستند إلى قيم سيهون دي بوفوار النسوية، ودعونا نرى إذا كان الفلسطينيون سيطلبون معاهدات الأمم المتحدة».

وأضاف بروسور بشأن انضمام الفلسطينيين إلى معاهدة جنيف «إنني أنتظر عقد الاجتماع الطارئ الذي سيبدأ إليه أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) ويدعو فيه إلى التنديد بحماس في أعقاب استغلالها للمدارس والمساجد والمستشفيات من أجل تنفيذ عمليات إرهابية دموية وإطلاق الصواريخ على مواطني إسرائيل واستخدام المدنيين الأبرياء كدروع بشرية. وفي مجال حقوق الإنسان فإن الفلسطينيين يدررون أولاد صغارا على الكفاح العنيف والعمليات الإرهابية، وهناك تقارير تم نشرها وتحدثت عن أن السلطة الفلسطينية لم تفعل شيئا من أجل وقف ظاهرة عبودية الأولاد وزواج القاصرين».

وكانت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية قد وصلت إلى أزمة تهدد بتفجيرها، الأسبوع الماضي، في أعقاب إعلان إسرائيل عن خطة بناء ٧٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة «غيفو»، في جنوب القدس الشرقية، وعلى أثر ذلك وقع الرئيس الفلسطيني على انضمام السلطة الفلسطينية إلى ١٥ معاهدة دولية، وهو ما اعتبرته إسرائيل أنه خطوة فلسطينية أحادية الجانب وخرق للتفاهات.

وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيفدور ليبرمان، في نيويورك، أول من أمس الأحد، أنه يفضل إجراء انتخابات عامة مبكرة في إسرائيل على الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى التي تشمل ١٤ أسيرا من عرب ٤٨. لكن القناة الثانية

قوات إسرائيلية ستتدرب قريبا على القتال داخل الأنفاق!

وأضاف هايمن أن «الإدراك لدينا اليوم هو أن حركة حماس في قطاع غزة تدرّب أنها ستواجه صعوبة في القتال وجها لوجه، ولذلك فإنها تفضل القتال تحت الأرض. وهدفها هو تنفيذ هجمات أو الوصول إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية عندما تقرر ذلك». وقال إن منشأة التدريبات الجديدة ستشمل «أنفاقا هجومية ومناطق توجد فيها بيوت» وسيتم نصب كاميرات وكامن وسيسستند بناؤها إلى شكل الأنفاق التي تم كشفها بين غزة وإسرائيل.

الحروب والعمليات العسكرية في المستقبل... وقال قائد مجال القتال تحت سطح الأرض في الجيش الإسرائيلي، القتيب إيال هايمن، إنه «في الشهور الأخيرة بدأ يتأسس المفهوم الذي يهويبه يتعين أن تكون في أية كتيبة قدرة ذاتية على المواجهة تحت سطح الأرض. وواضح اليوم أن أية قوة ستصطدم بهذا الأمر في منطقتها. وإمام كمية الأنفاق الكبيرة في منطقة كل كتيبة، لم يعد بالإمكان الاعتماد على الوحدات الخاصة فقط».

وتشير تقديرات الجيش إلى أن الهدف من هذه الأنفاق هو تنفيذ عمليات مسلحة ضد أهداف إسرائيلية ومحاولة أسر جنود، وستشارك في هذه التدريبات على القتال في الأنفاق قوات برية نظامية، وفي مرحلة لاحقة ستخضع وحدات من قوات الاحتياط لتدريبات كهذه.

ونذكر التقرير أن قوات خاصة ونخبوية تخوض القتال تحت سطح الأرض في الماضي، «لكن تغلغل الإدراك اليوم أن جميع كتائب سلاح البرية ستواجه تهديد الأنفاق في

قرر الجيش الإسرائيلي إقامة منشأة خاصة تحت سطح الأرض في مركز التدريبات البرية بهدف تدريب قوات في الجيش على القتال داخل الأنفاق في قطاع غزة. وقال الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي إنه سيتم الانتهاء من إقامة هذه المنشأة الخاصة بحلول نهاية العام الحالي «على ضوء تهديد الأنفاق المتعاظم في الجهات المختلفة». وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن عن اكتشافه مؤخرا أنفاقا تربط بين قطاع غزة ومناطق في جنوب إسرائيل وقريبة من الشريط الحدودي.

الشرطة الإسرائيلية تحقق مع أولمرت بشبهة تشويش إجراءات قضائية

أجرت وحدة التحقيقات القطرية في قضايا الاحتيال التابعة للشرطة الإسرائيلية، أمس الاثنين، تحقيقا مع رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، بشبهة تشويش إجراءات قضائية وإبعاد شاهد عن الإدلاء بإفادة في قضيتي «هوليلاند» و«ريشون تورز».

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصادر في الشرطة قولها إنه تم استدعاء أولمرت للتحقيق في أعقاب معلومات جديدة سلطتها سكرتيرة أولمرت السابقة وأمينة سره، شولا زاكين، التي وقعت على اتفاق مع الشرطة أصبحت بموجبه «شاهد ملك» ضد أولمرت. ويذكر أن المحكمة أذنت أولمرت بتلقي الرقصة في قضية «هوليلاند»، ومنح مقاولين امتيازات في مشروع البناء «هوليلاند» في جنوب القدس وذلك عندما كان يتولى منصب رئيس بلدية القدس، فيما كانت المحكمة قد برأت ساحة أولمرت لعدم توفر أدلة كافية لإدانته في قضية «ريشون تورز» التي اتهم فيها بالحصول على تمويل من أكثر من جهة لأسفاره خارج البلاد وجمع مبلغ كبير من المال بهذه الطريقة.

وكانت النيابة العامة الإسرائيلية قد قررت أن تستدعي الشرطة أولمرت للتحقيق قبل عشرة أيام، وطلبت من المحكمة المصادقة على ذلك واستدعاء زاكين للإدلاء بشهادته، بعد أن وقعت على اتفاق تصعب بموجبه شاهد ملك، ضد أولمرت وسلمت الشرطة تسجيلات ووثائق يحظر النشر عن مضمونها في هذه الأثناء، مقابل إبرام صفقة ادعاء تخفف اتهامات وتقوية محتملة ضدها.

وقال مستشار أولمرت الإعلامي، أمير دان، إن استدعاء أولمرت للتحقيق هدفه «كسر أولمرت بأي ثمن والتأثير بشكل مرفوض على إجراءات الادعاء ضد قرار العقوبة بحقه، بعد إدانته بتلقي رشي في قضية «هوليلاند». [تالغ مادة موسعة على ص ٧]

دعوة عامة

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

بمناسبة صدور كتاب

«التخطيط القومي في إسرائيل»

للباحث البروفسور يوسف جبارين

يدعوكم لحضور ندوة مفتوحة مع مؤلف الكتاب حول

«التخطيط القومي الإسرائيلي وسياسات الإحلال والسيطرة»

تدير الندوة: د. هندية غانم - المديرية العامة لمركز «مدار»

وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٠٤/٠٨، في تمام الساعة الواحدة ظهراً

في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

في خضم حملة «الرضى الذاتي» التي تزخر بها وسائل الإعلام الإسرائيلية ضمن سياق التعبير عن احتمال نجاح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في أن يحتفل الفلسطينيين بمسؤولية الأزمة الأخيرة التي تعترى جولة المفاوضات الحالية، وبذا يدرا عن إسرائيل موجة ضغوط متوقعة من الولايات المتحدة وأوروبا في حال أيلولت الجولة إلى الانفجار، كان بالإمكان التقاط بعض التحليلات التي تشكلت في التحصيل العام بمخاطبة تنقيس لهذه الحملة، وما تحيل إليه من رغبات وميولات خفية.

مهما تكن هذه التحليلات فإن أشدها وقعا يتمثل بتحليل المعلق المعروف بمواقفه اليمينية بن درور يميني من «معاريف» رأى فيه أن إسرائيل لا يمكنها أن تحفل الفلسطينيين بمسؤولية رفض السلام من جراء إصرارها على توسيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية. وعلى ما يبدو فإن ما يعرب يميني عن اقتناعه به، يشير الفئاعة أيضا لدى أوساط سياسية رقيقة في الولايات المتحدة وأوروبا.

ومع ذلك لا يعني هذا أن جميع تلك الأطراف باتت على عتبة الانحياز للموقف الفلسطيني. فإن يميني نفسه يؤكد في نفس التحليل الذي حمل نزعته الإثناء باللائمة على الحكومة الإسرائيلية إلى حد وصف سلوكها بأنه ينم عن حماقة بيئة، أن الفلسطينيين رافضون للسلام، وأنه عندما تصر إسرائيل حتى خلال المفاوضات على توسيع المستوطنات وبناء «أحياء جديدة» يغدو الرفض الفلسطيني لا شيء بالمقارنة مع التعنت الإسرائيلي، معتبرا أن هذا التعنت يشكل نقطة ضعف إسرائيلية تلقي بظها وتمحو تماما الرفض الفلسطيني.

وبزانه فإن «رفض الفلسطينيين للسلام» مقرر كذلك بحقيقة أن مطالبهم غير مقبولة من جانب ٩٠ بالمئة من الإسرائيليين بمن في ذلك الذين يصوتون لحركة ميرتس اليسارية الصهيونية.

وبذا أشار من حيث لا يدرى إلى الدافع الحقيقي لأزمة «التسوية السلمية» المتعددة الأعوام وهو الرفض الإسرائيلي، على الرغم من أنه تحاشى استعمال هذه المفردة.

ويعتقد محللون آخرون أن جولة المفاوضات الحالية أعادت إنتاج هذا الدافع، وأنها مفاوضات حول التسوية من الناحية النظرية فقط، لكن ما يجري من الناحية العملية هو دعة كبرى، كما يوضح وزراء الحكومة الإسرائيلية مرارا وتكرارا، مبيئين أن لا أحد منهم مهتم بالتوصل إلى تسوية، ولا أحد يعتقد أن التسوية ممكنة أو مرغوب فيها. كما يقول الأستاذ الجامعي أفيعدا كايديزغ مشيرا إلى أن كل الجدل حول قضية الأسرى الفلسطينيين جدل فارغ، والجدل الحقيقي الذي كان يجب أن يتم ما زال مؤجلا، وهو ذلك المتعلق بالمشكلة الجوهرية وهي السيطرة الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧.

وماذا يعتقد المحللون المقربون من نتنياهو؟ إنهم يعتقدون أن أكثر ما كان ولا يزال يوجه نتنياهو لدى عودته إلى منصب رئيس الحكومة هو أن يكون كاجبا لما أسماه «التنازلات» التي قدمها اثنان من أسلافه في هذا المنصب، هما إيهود باراك وإيهود أولمرت، للفلسطينيين خلال المفاوضات التي أجريت مع إسرائيل في أثناء ولايتها. كما يشير هؤلاء إلى أن من «حسن حظ» نتنياهو أن «الوسط» الأميركي متمسك بالقاعدة التي وضعها باراك في مفاوضات كامب ديفيد (تموز ٢٠٠٠) والقائلة إن «لا شيء متفقا عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء». ويضيفون أن نتنياهو لم يكن مضطرا إلى بدء المفاوضات من المكان الذي توقف عنده أولمرت، وليس هذا فحسب بل وأكثر من ذلك وضع أمام الفلسطينيين مطالب جديدة في مقدمها الاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي. كما أن مطالبته بالسيادة الإسرائيلية طويلة الأمد على غور الأردن لم تكن واردة في الاقتراح الذي قدمه أولمرت إلى الرئيس محمود عباس.

وقد عاد أحد هؤلاء المقربين أمس إلى التذكير بضرورة إعادة إنتاج مفهوم «الجدار الحديدي» إزاء الفلسطينيين وإزاء أصحاب المواقف اليسارية في إسرائيل.

وهو موقف لا يتناهاه اليمين الإسرائيلي المتطرف وحسب، وإنما أيضا اليمين الإسرائيلي التقليدي. وربما يجدر أن نستعيد تفسير هذا المفهوم كما عجز عنه أحد رموز هذا اليمين التقليدي وهو رئيس الكنيست السابق رؤوفين ريفلين قبل عدة أعوام عندما كتب قائلا: منذ العام ١٩٢٣ سعى استنادي رئيس جابوتنسكي إلى صياغة موقف سياسي لا يساوم على مجزء وجود دولة إسرائيل، وذلك من خلال مقاله «الجدار الحديدي». إن غاية هذا الجدار، في عرف جابوتنسكي، ليس التعرض للذين يسكنون في نفس الأرض من أبناء الشعب الآخر، وإنما جعل هؤلاء يتخلون عن مطامعهم القومية في هذه البلاد. وبحسب وجهة نظر جابوتنسكي فإنه حتى لو هوجمت الدولة اليهودية لمدة عقد أو حتى لمدة قرن من الأعوام فلا بد في نهاية المطاف من أن تستنزف قوة المهاجم وأن يسلم بالتالي بوجود هذه الدولة والمطامح القومية لسكانها، لكن ذلك يتم فقط بتربط «أن لا تكون هناك أي ثغرة في الجدار الحديدي».

في خلفية أزمة المفاوضات:

اليمن الإسرائيلي يرى الاستيطان «قضية وجودية»!

«المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»: إسرائيل وليس السلطة الفلسطينية هي التي خرقت التفاهات المسبقة في المفاوضات»

لكننا استمروا في المفاوضات لنصف عام آخر بدون أي شيء وسيصلون عندها إلى الأزمة».

توتر أمني ميداني في الضفة الغربية

أكد المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارثيل، الجمعة، وجود «حقيقة أساسية، هي أن إسرائيل، وليس السلطة الفلسطينية، هي التي خرقت التفاهات المسبقة في المفاوضات. فقد تعين على إسرائيل تحرير الدفعة الرابعة في نهاية آذار... وعندما لم تلتزم إسرائيل بتعهداتها وتجاهلت الأجدة الزمنية، رأى الفلسطينيون أنفسهم أحراراً في رد الفعل».

كذلك تطرق هارثيل إلى الوضع الأمني الميداني في الضفة الغربية، ونقل عن مسؤول أممي إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن «المحادثات وصلت إلى أزمة هي الأشد منذ مؤتمر أنابوليس في العام ٢٠٠٧». لكن من الجهة الأخرى، اعتبر المحلل أن تمديد المفاوضات من شأنه أن يضمن استمرار منح الهبات المالية، الأميركية والأوروبية، للسلطة الفلسطينية وتحسين وضعها الاقتصادي. ورأى أن وضعاً كهذا سينعكس إيجاباً على التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن الفلسطينية والإسرائيلية.

وفي سياق الحديث عن «صفقة بولارد»، لفت هارثيل إلى أن الفلسطينيين ما زالوا يتذكرون خدعة نتنياهو، خلال ولايته الأولى في رئاسة الحكومة قبل ١٦ عاماً، «عندما أفرج في إطار اتفاق واي عن سارقي سيارات من السجن بدلا من مخربين مسجونين».

ورأى هارثيل أن الإدارة الأميركية تبذل جهوداً، في هذه الأثناء، في محاولة لحل الخلافات بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن هذه المحاولات ستستمر حتى نهاية نيسان الجاري.

لكن هارثيل أشار إلى أن «الخطر الأكبر الآن ليس في الجبهة الدبلوماسية، وإنما في مستوى الأحداث الميدانية، إذ أنه منذ أسابيع كثيرة تتراكم شيئاً فشيئاً المؤشرات إلى وجود تصعيد عسكري محتمل. وتم التعبير عن ذلك بارتفاع معين في عدد الفلسطينيين القتلى بئيران الجيش الإسرائيلي في الضفة، وتزايد أحداث إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة في المناطق، والتوتر المتواصل حول جبل الهيكل للحرم القدسي، وهجمات «تدفيع الثمن» التي ينفذها اليمن المتطرف ضد المساجد وأماكن الفلسطينيين، وأيضاً فقدان سيطرة أجهزة السلطة الفلسطينية على مخيمات اللاجئين».

ولخص هارثيل إلى أن «السؤال الذي ينبغي أن يعلق الآن ليس الأميركيين فحسب وإنما القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية أيضاً، هو ما الذي سيجلبه تحت جناحه هذا الدمج ما بين أزمة طويلة في المفاوضات والتوتر الميداني المتصاعد تدريجياً؟».

أحرونوت» سيما كدمون، يوم الجمعة الفائت، إلى أن تنتياهو يوافق على «صفقة بولارد»، ومن أجل دفعها فإنه تعين عليه أن يرضي المستوطنين. وأضافت المحللة أنه من أجل تحقيق ذلك تم الإعلان، في بداية الأسبوع الماضي، عن خطة لبناء ٧٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة «غيلو» في جنوب القدس الشرقية الأمر الذي دفع أبو مازن إلى التوقيع على المعاهدات للانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة التي فجرت الصفقة».

وأضافت كدمون أن اليمن الإسرائيلي يحمل الرئيس الفلسطيني مسؤولية فشل المفاوضات، ولكن ليس هم فقط، وإنما الوزارة ليفني أيضاً.

ونقلت المحللة عن مصادر مقربة من ليفني قولها إنها غاضبة وإنها «ربما لن تقول كلمات لا يوجد شريك»، لكنها شخصياً وبعد أن عملت ١١ يوماً على بلورة صفقة بولارد، ونجحت في إقناع جميع الأطراف وحضار صفقة جيدة لجميع الأطراف بريها، قام أبو مازن بخدعة كهذه. وكل ما طلبوه منه هو تمديد المفاوضات لبضعة شهور، وسيحصل على جميع الأسرى الذين أرادهم و ٤٠٠ أسير آخر، وتجميد جزئي للبناء، أبعد كل هذا يحبط الصفقة؟»، وتابعت كدمون أن المقربين من ليفني «يمتدحون نتنياهو، ويدعون أنه أظهر برودة أعصاب، وأنه يدير الأمور بهدوء، ولم يسمح لأحد بفتح فمه انطلاقاً من الإدراك أن الحديث يدور حول وضع حساس. وقبل دقيقة من تنفيذ الصفقة يثبتون أنهم ليسوا شركاء».

ورأت الكاتبة أنه ما زال من المبكر «نعي» للصفقة رغم أن كل يوم يمر يبعتها. ولفتت إلى أن الانتقادات في الولايات المتحدة، في الكونغرس والصحافة، تتزايد وأن «الإدارة الأميركية تفعل كل ما في وسعها من أجل تقدم المفاوضات، بينما تفعل إسرائيل والفلسطينيون كل ما في وسعها من أجل إحباط ذلك».

ونقلت كدمون عن بينيت قوله إنه «يجب مواجهة الواقع، وينبغي أن نفهم أنه يستحيل حل الصراع، وليس في جيلنا على الأقل. ويجب اتخاذ قرار حول ما إذا كنا سنضم المناطق [المحتلة]، الاستثمار في البنى التحتية، إزالة الحواجز من أجل منح الفلسطينيين حرية تنقل كاملة، وإذا ما كنا سنتوجه إلى الأردن لكي نبداً الربط بين الأردن ويهودا والسامرة. هذا حدث كبير، وقد انتهى عهد المفاوضات على المستوى الاستراتيجي. ويجب البدء في التفكير بعهد جديد».

من جهة ثانية أشارت كدمون إلى أن «اليمن واليسار في إسرائيل لا يتحدثان عن الأمر الأهم، وهو انعدام الثقة، وفشل المفاوضات جاء بسبب عدم وجود أية ثقة بين الجانبين. وقد فقد الفلسطينيون ثقتهم بالأميركيين. وعندما يتوقفون عن النظر إلى الأميركيين على أنهم وسيط، فإن هذه ستكون النهاية. وبدون الثقة بين الأطراف فإن هذه القصة هي بمثابة زبد على وجه الوضع القائم، لأنه حتى لو تم تنفيذ الصفقة،

الوحيد الباقي بين اليمن واليسار. وكان اليمن يعارض الدولتين في الماضي، لكن بعد خطاب بار إيلان لم يعد هناك تمييز كهذا. والآن ما هو الفارق بين الليكود وبين بوجي هرتسوغ أو تسيبي ليفني؟ ولا توجد أغلبية في الليكود تؤيد خطوة كهذه [التفاوض على حدود ٦٧]. ولا أرى كيف يمكن للحكومة أن تستمر في وضع كهذا». وأكد إلكين أن نتنياهو يرفض التحدث عن حدود العام ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات مع الفلسطينيين، بقوله إن «رئيس الحكومة ليس هناك في هذه الأثناء، فقد صمد أمام ضغوط [الرئيس الأميركي باراك] أوباما طوال سنتين. لكن أنا وعدد من الوزراء ونواب الوزراء لن نبقى في الحكومة إذا جرت مفاوضات حول حدود العام ١٩٦٧، وأردف إلكين أن «تحرير الأسرى هو بنظري خطأ كما أنه ينشئ مشكلة أمنية، لكن هذه ليست مشكلة وجودية. بينما حدود العام ١٩٦٧ نعم، وقد قال [وزير خارجية إسرائيل الأسبق] أبا إيبان إن هذه حدود أوشفيتز».

وزعم إلكين أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، يطلب اتاوة تتمثل بالإفراج عن أسرى وتجميد الاستيطان من أجل عدم التوجه إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها، وقال «يجب وقف هذه المعادلة، كأنه يتعين على إسرائيل أن تدفع أثماناً من أجل منع خطوات أبو مازن الأحادية الجانب. وقد تحول هذا إلى دفع اتاوة فعلا، بأن نطالب إسرائيل بأن تدفع في كل مرة يهدد فيها بالتوجه إلى الأمم المتحدة».

ودعا إلكين إلى «تغيير المعادلة، ومقابل أية خطوة أحادية الجانب يقوم بها [أبو مازن] ينبغي الرد بخطوة إسرائيلية أحادية الجانب. والخطوة الفورية التي بالإمكان تنفيذها هي في المجال المالي، فالسلطة الفلسطينية مدينة بـ ٤ر١ مليار شيكل لشركة الكهرباء، وهو مبلغ يقع على كاهل دافع الضرائب الإسرائيلي، ويجب الحجز على أموال الضرائب التي تحولها إسرائيل كل شهر ودفعها إلى شركة الكهرباء، وعندما توشك السلطة على الانهيار بسبب ديون اقتصادية، فمن الجائز أن يفصلوا التراجع عن فكرة التوجه بصورة أحادية الجانب إلى الأمم المتحدة».

وأضاف أن «الخطوة المحتملة الثانية هي البناء في المستوطنات». البناء في جميع أنحاء يهودا والسامرة ونشر عطاءات بناء دون نهاية، والضربة الأكثر إيلاها في هذا المجال هي البناء في منطقة إي١٠، وإذا لم ينفع هذا واستمر أبو مازن في خطته بالتوجه إلى الأمم المتحدة، فإنه بإمكان إسرائيل البدء في ضم مناطق 'ج' والكتل الاستيطانية. وبعد هذه الخطوات لن تكون هناك أية توجهات إلى الأمم المتحدة وستتمكن من التوقف عن الدفع للعرب مقابل استعدادهم لمواصلة المفاوضات».

ليفني: الفلسطينيون «ليسوا شركاء»!

وأشارت المحللة السياسية في صحيفة «يديعوت

الحكومة، وعندما تكون الأجواء بهذا الشكل، فإن صيانة الائتلاف متماسكا ليس بالأمر البسيط». وعبر إلكين عن خشيته من أن يفقد حزب الليكود الحكم في انتخابات مقبلة، وقال إنه «بشكل عام عندما تشعر الأحزاب جيداً في الائتلاف، فإن من الطبيعي أن تتوقع منها أن توصي برئيس الحكومة لمنصب رئيس الحكومة القادم، والآن لا تبدو الأمور على هذا النحو. ومن الجائز ألا يوصي رؤساء الأحزاب بانتياهو في المرة المقبلة».

وتابع إلكين أنه «إذا كان في الائتلاف صمغ من أي نوع بين [رئيس حزب البيت اليهودي] نفتالي بينيت وبياتير لبيد [رئيس حزب ييوجد مستقبل]» في بداية ولاية الحكومة، فقد بات واضحاً جداً الآن أنه لا يوجد بينهما أي تعاون. وحلف الأخوة بينهما لم يعد قائماً. ويبدو أحياناً أن الرباط بين حزبي إسرائيل بيتنا ويوجد مستقبل أقوى من الرباط بين ييوجد مستقبل والبيت اليهودي».

واعتبر إلكين أن «القصة السياسية تؤثر على الناحية الحزبية. وإذا فجر العرب المفاوضات، حتى لو تم ذلك بمبادرتهم، فإن ثمة تخوفاً كبيراً من انعكاس ذلك على الناحية الحزبية. وهناك قادة [حزب إسرائيلي] يميلون إلى جلد الذات، ولذلك هم يتهمون إسرائيل دائماً. وهذا الأمر قد ينشئ صعوبات سياسية مع حزب الحركة برئاسة تسيبي ليفني ومع حزب ييوجد مستقبل أيضاً».

وأوضح إلكين، الذي يعتبر أحد أبرز رموز اليمن الإسرائيلي، أن «أي خطوة تتجاوز الخطوط الحمراء، من شأنها أن تسبب مشاكل صعبة داخل حزب الليكود وحزب البيت اليهودي أيضاً. وأمل أن تصل إلى ذلك لأن رئيس الحكومة يقف بنجاح ضد الضغوط منذ سنوات عديدة. لكن في حال وافقت الحكومة على الاقتراح الأميركي بإجراء مفاوضات على أساس حدود العام ١٩٦٧ فإن هذا سيؤدي إلى أزمة شديدة مع اليمن. وإذا عادوا إلى مسار التجميد [للاستيطان]، فقد كتب أعضاء كنيست أن هذا يشكل تجاوزاً لخط أحمر. والسفينة تنجح في المناورة حتى الآن، لكن هناك احتمال كبير لتفجر الوضع وكافة الاحتمالات واردة».

وشدد إلكين على أنه «لا يرى أية إمكانية لأن يوافق أعضاء كنيست في حزب الليكود على أن تجري الحكومة مفاوضات حول حدود العام ١٩٦٧، إذ إن هذا هو الفارق

أصبح اليمن الإسرائيلي مؤيداً للمفاوضات مع الفلسطينيين بعد أن امتنع عن إجراء أي مفاوضات خلال ولاية حكومته السابقة».

ويبدو أن سبب تأييده للمفاوضات نابع من ضغوط أوروبية وأميركية، وخاصة أنها ليست ضغوطاً تمارسها حكومات فقط وإنما على صعيد نقابات ومؤسسات أيضاً، وذلك على شكل مقاطعة إسرائيل ومؤسساتها الاقتصادية والإقليمية.

والسبب الثاني هو أن إسرائيل وحكامها، من أحزاب اليمن، تتخوف من أن الأزمة الكبيرة الحاصلة في المفاوضات، والتي برزت بقوة بعد رفض إسرائيل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القدامى وطلب الفلسطينيين الانضمام إلى ١٥ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، من شأنها أن تدفع الفلسطينيين إلى التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم إسرائيل كدولة احتلال.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل هي التي تسببت بالأزمة التي وصلت إليها المفاوضات، وكان واضحاً لجميع الأطراف منذ البداية أن جولة المفاوضات الحالية لن تؤدي إلى أي اتفاق أو تفاهات، على ضوء رفض اليمن الإسرائيلي، وعلى رأسه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الاعتراف بحق الفلسطينيين بدولة في حدود العام ١٩٦٧، وإنما هو يوافق في أفضل الأحوال على دولة كانتونات مقطعة الأوصال. وخلال الشهر الثمانية الماضية منذ بدء جولة المفاوضات الحالية كرز نتنياهو الإعلان عن عدم وجود نية لديه بالانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧، ويكاد لا يمر أسبوع واحد من دون الإعلان عن خطة بناء الاستيطانية جديدة، وصعدت قوات الجيش الإسرائيلي من عملياتها العسكرية في الضفة الغربية من اقتحامات للمناطق الواقعة تحت السيطرة الأمنية والإدارية للسلطة الفلسطينية وقتل فلسطينيين، كما أنها لم تتوقف عن شن الهجمات ضد قطاع غزة، وزيح في السجون أضعاف ما أفرجت عنه من أسرى، ولم تتوقف عن مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بـ «الدولة اليهودية»، وتدرعت أخيراً برفضها الإفراج عن أسرى منطقة ٤٨ رغم أنها اتخذت قراراً بذلك عشية استئناف المفاوضات قبل ثمانية شهور.

ويعتزل المسؤولون في حكومة إسرائيل بأن المفاوضات وصلت إلى وضعها المتأزم ليس بسبب قضية الأسرى وإنما بسبب الاستيطان ورفض تجميده. وقد انتقد رئيس حزب العمل والمعارضة الإسرائيلية، إسحاق (بوجي) هرتسوغ، نتنياهو وحكومته على خلفية رفض تجميد الاستيطان، خاصة في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، من أجل استئناف المفاوضات وإنما وافق على الإفراج عن الأسرى القدامى، الذين وصفهم بأنهم «مخربون وقتلة»، علماً أن حكومات شكلها حزبه وافقت على إطلاق سراح هؤلاء الأسرى.

اليمن يعارض «صفقة بولارد»

لأنها تمس بالاستيطان

تسربت خلال الأسبوع الماضي تفاصيل صفقة تهدف إلى تمديد فترة مفاوضات التسعة شهور، التي تنتهي في ٢٩ نيسان الحالي، حتى نهاية العام الجاري. وبموجب التقارير فإن إسرائيل ستطلق سراح أسرى فلسطينيين من القدامى ومئات آخرين، وستخفض وتيرة البناء في المستوطنات ولا تشمل المستوطنات في القدس المحتلة، مقابل موافقة الفلسطينيين على تمديد المفاوضات وان تطلق الولايات المتحدة سراح الجاسوس الإسرائيلي جونتان بولارد، ولذلك سمي هذا الاقتراح في الصحافة الإسرائيلية بـ «صفقة بولارد».

وذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن اليمن الإسرائيلي، ممثلاً بنائب وزير الخارجية، عضو الكنيست زئيف إلكين، «استوطن» في مكتب رئيس الحكومة، يوم الثلاثاء الماضي، وعقد اجتماعات مطولة مع نتنياهو، وشارك في قسم منها وزير الإسكان، أوري أريئيل، وإسحاق جيفر الملقب بـ «زامبيش»، وهو أحد أبرز قادة المستوطنين، من أجل حض نتنياهو على رفض هذه الصفقة كونها تتضمن إبطاء وتيرة البناء الاستيطاني. ونقلت صحيفة «يسرائيل هيوم»، يوم الجمعة الفائت، عن إلكين قوله إن الائتلاف لن يوافق على «صفقة بولارد» مثلما تم اقتراحها، وسيعارض المستوطنون التجميد وسيمارسون ضغوطاً على أعضاء الجناح اليميني المتطرف في حزب الليكود ووزراء حزب «البيت اليهودي»، الأمر الذي سيؤدي إلى وجود تهديدات بالانسحاب من الحكومة وتفكيكها. وأشار إلى أنه سيتم تقديم موعد الانتخابات وإجراؤها في الشهر القريب، وأنه سيبعد غضب الحريديم على نتنياهو، لأنه لم يضم أحزابهم إلى حكومته، فإن «قد يكون هناك أمل لبوجي هرتسوغ» بتشكيل الحكومة المقبلة.

وقال إلكين، الذي أدى دور الوسيط بين نتنياهو والمستوطنين: «إنني ضد الصفقة المقترحة، ورغم أنني أتوق إلى رؤية بولارد في البيت وسأوافق على أن أدفع مقابل الإفراج عنه بإطلاق سراح مخرب أو ربما مخربين، لكن هذه الصفقة سيئة، وهي تمس بأمن إسرائيل والاستيطان في يهودا والسامرة».

«الحفاظ على الحكم»

ويعترف إلكين أن رفض «صفقة بولارد» نابع من تخوف اليمنيين، وخاصة حزب الليكود، من فقدان الحكم. وقال إن «الائتلاف ليس مستقراً، والسبب الأول لذلك هو أنه يوجد فيه مبدأ غير عادي أبداً، وهو أن كل واحد من رؤساء أحزاب الائتلاف يريد أن يخلف رئيس الحكومة الحالي. وفي العادة يفكرون كيف يتغلبون على الخلافات والاستمرار معاً، لا يريدون تفكيك الرزمة حتى يصلوا إلى موعد الانتخابات، وعندما يحاول كل واحد أن يبرز على ظهر الآخر، لكن في الوضع الحالي، يفكر كل واحد في اللحظة المناسبة من أجل تنفيذ خطوة تقود إلى إسقاط

منظمة «بتسيلم»: انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الاحتلال الإسرائيلي تعكس في الروتين اليومي للسكان الفلسطينيين!

قالت منظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) إن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الاحتلال الإسرائيلي لا تعكس فقط في حالات العنف والموت والدمار، بل أيضاً في الروتين اليومي للسكان الفلسطينيين الذي تصوغه سلطات الاحتلال وتفرضه عليهم.

وأضافت المنظمة في بيان خاص صدر عنها هذا الأسبوع، أن حاجز قلنديا هو مثال ساطع على هذا الروتين، فالحاجز وضع بالشكل الذي يفصل بين فلسطينيين وفلسطينيين، وبين أحياء فصلها جدار الفصل عن بعضها البعض بشكل صناعي. وأشارت إلى أن أغلبية المازين عبره هم من سكان القدس الشرقية الذين يُضطرون للوصول إلى سائر أجزاء المدينة، إلى أماكن عملهم ومدارسهم أو من أجل تلقي العلاجات الطبية الأساسية.

وفي أغلبية الحالات تفصل بين البيوت وبين المكان المقصود بضعة كيلومترات قليلة فقط، لكنهم يضطرون للانتظار عدة ساعات عند الحاجز يومياً نتيجة لطوابير الانتظار الطويلة، ولا تنشط في الحاجز إلا ثلاث نقاط تفنيش للسيارات وأربع للمشاة، لا تعمل كلها طيلة الوقت. وعند الوصول إلى التفنيش يكون في بعض الحالات مهيناً ويستغرق وقتاً طويلاً.

ولفتت المنظمة إلى أنه في يوم ٢٠١٤/٣/١٩ وثق عامر عاروري، الباحث في «بتسيلم» في القدس الشرقية، طوابير الانتظار الطويلة الممتدة في المكان من خلال مجموعة كبيرة من الصور منها الصورة المرفقة.



لجنة المالية في الكنيست تقرّ تحويل ١٧٧ مليون شيكل لقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية

مبالغ طائلة من المال العام ترصد للأغراض الاستيطانية دون حسيب أو رقيب!

«قسم الاستيطان» هو ذراع تنفيذية للحكومة يتم من خلالها تحويل أموال طائلة إلى المستوطنات والمشاريع الاستيطانية في المناطق الفلسطينية

دون أية رقابة نظرا لأن ميزانية هذا القسم يتم إقرارها ورصدها بواسطة لجنة المالية البرلمانية وليس في إطار قانون الميزانية العامة للدولة*



الاستيطان في اسرئيل، من الهامش.. إلى المركز.(اب)

في الضفة الغربية، ممثلا لحكومة إسرائيل، فهو الجسم المسؤول عن تخصيص الأراضي للمستوطنات، وهو الذي يقوم بـ «العمل الأسود» في كل ما يتصل بأعمال البناء والتوسيع في المستوطنات، فضلا عن الاستيلاء على أراض جديدة في الضفة الغربية».

واعتبرت غائلون أن «الميزانيات الطائلة التي يتم رصدها لهذا القسم، وسط تجاوزات كبيرة جدا لما تتم المصادقة عليه رسميا، لا تعدو كونها صفة مشبوهة وغير مكتوبة بين ديوان رئيس الحكومة، من جهة، وممثلي المستوطنات والمستوطنين في الكنيست وفي الحكومة، من خلال الائتلاف على الكنيست وصلاحياته، بغية تحويل أكبر ما يمكن من الميزانيات للاستيطان والمستوطنات ، دون أي حسيب أو رقيب وبعيدا عن عين الجمهور الذي يدفع هذه الأموال».

وقالت: «هنا ما يفسر تسمك بينيت وأريئيل (وزير الاقتصاد ونائب رئيس الحكومة، الذي يمثل المستوطنين) وملائهما بالكراسي، فالجلوس في الحكومة يُمكّنهم من ابتزاز ملايين الشواكل من ميزانية الدولة، دون أية رقابة ودون أي بحث جماهيري».

هذا القسم، ثم صادقت لجنة المالية البرلمانية، بعد ذلك بأسبوع واحد، على تحويل مبلغ إضافي وصل إلى ٢٤٦ر مليون شيكل، وبالإجمال، بلغت ميزانية قسم الاستيطان في السنة الماضية أكثر من ٥٢٣ مليون شيكل، وهو مبلغ يعادل ثمانية أضعاف الميزانية الأصلية التي صودق عليها.

لكن هذه الزيادة في ميزانية قسم الاستيطان، غير الخاضعة لأية رقابة، لم تقتصر على السنة الأخيرة فقط. فالمعطيات التي نشرها مراسل صحيفة «هآرتس» للشؤون الاقتصادية في الكنيست، تسفي زرحيا، تكشف ما يلي: في العام ٢٠١١، أقر الكنيست لقسم الاستيطان ميزانية بلغت أكثر من ٦٢ مليون شيكل، لكن الميزانية التي تم تحويلها بالفعل بلغت أكثر من ٣٧٣ مليون شيكل، أي ما يعادل ٦ أضعاف الميزانية الأصلية المصادق عليها. وفي العام ٢٠١٠، صادق الكنيست على ميزانية لهذا القسم بلغت ٦٨ مليون شيكل، بينما بلغت الميزانية المرصودة فعليا ٢٣١ مليون شيكل، أي زيادة نسبتها ٢٤٠٪ عن تلك الأصلية المصادق عليها.

وقالت غائلون إن «قسم الاستيطان هو الجسم المسؤول، مباشرة وفعليا، عن إدارة كل ما يتعلق بشؤون الأراضي

البرلمانية تمكينها من إصدار أمر قانوني يعتبر قسم الاستيطان «سلطة جماهيرية» كما يعرّفها قانون حرية المعلومات، وهو تعريف يُلزم، قانونيا، بتزويد أي مواطن في إسرائيل بالمعلومات اللازمة حول عمل مثل هذه «السلطة»، تمويلها، ميزانياتها وأدائها، إذا ما طلب الحصول عليها.

وفي تعقيباها على قرار لجنة القانون، الدستور والقضاء البرلمانية الأول رفض إخضاع قسم الاستيطان لخصوص قانون حرية المعلومات، قالت ليفني إن «من يخشى الشفافية، من المرجح أن تكون لديه أشياء يريد إخفاءها. فقسم الاستيطان يمنع أية شفافية أو مراقبة لميزانياته ومصروفاته، الأمر الذي يؤكد الحاجة العاسة إلى إخضاعه لقانون حرية المعلومات سعيا إلى تبيد الضباب والغموض اللذين يكتفنان عمله وأنشطته وإلى تمكين الجمهور من ممارسة حقه الأساس في الإطلاع على بنود الصرف من ميزانية الدولة وعلى ما تقوم به هيئة سلطوية».

وقالت عضو الكنيست ستاف شابير (من حزب «العمل»)، وهي من بين المبادرين إلى الحملة ضد استمرار تحويل الميزانيات الحكومية إلى قسم الاستيطان، إن «أي جسم يعتاش من الأموال العامة، أموال الجمهور، بينما لا يقدم أية تقارير حول كيفية صرف هذه الأموال، ليس جديرا بالحصول ولو على شيكل واحد من أموال الضرائب التي يدفعها المواطنين».

ذراع خفية لصرف أموال حكومية على الاستيطان

وكانت غائلون قد بدأت بإثارة هذا الموضوع على جدول أعمال الكنيست خلال السنة الماضية، مؤكدة أن «قسم الاستيطان تحول إلى ذراع تنفيذية للحكومة»، يتم من خلاله تحويل أموال طائلة إلى المستوطنات والمشاريع الاستيطانية في المناطق الفلسطينية، دون أية رقابة تذكر، نظرا لأن ميزانية هذا القسم يتم إقرارها ورصدها بواسطة لجنة المالية البرلمانية، وليس في إطار قانون الميزانية العامة للدولة.

وأوضحت غائلون أن «ميزانية هذا القسم ازدادت خلال السنة الأخيرة بنحو نصف مليار شيكل، مطالبة بـ «معرفة كيفية صرف هذه الأموال»، لأن «الحكومة تدّعي بأنها تصرف على مشاريع تطويرية في النقب وفي الجليل، بينما ادّعي أنها بأن جميع هذه الأموال تذهب إلى البناء الاستيطاني في المناطق (الفلسطينية)».

وفي تشرين الثاني الأخير (٢٠١٣)، قالت غائلون إن ميزانية قسم الاستيطان «سترتفع بنسبة ٨٠٠٪ في غضون ثلاثة أشهر»!

وأوضحت، آنذاك، أن الهيئة العامة للكنيست صادقت، قبل ذلك بثلاثة أشهر (أي في آب ٢٠١٣) على رصد ميزانية بلغت ٥٨ مليون شيكل لقسم الاستيطان، بينما قامت الحكومة بتحويل ٢٢٠ مليون شيكل أخرى إضافية لتمويل أعمال

تنفيذية للحكومة. وترافق إصدار هذا القرار مع رأي قضائي أكد ضرورة إخضاع القسم إياه إلى نصوص ومقتضيات القوانين ذات العلاقة. لكن القسم (بدعم «صامت» من الحكومة) لم يقم بما أملاه الرأي القضائي، من حيث كشف أوراقه أمام الجمهور العام.

وفي تشرين الثاني ٢٠١١، توجهت منظمة «يش دين» إلى قسم الاستيطان بطلب الحصول على معطيات تتعلق بتخصيص الأراضي لأغراض البناء والزراعة، باتفاقيات استحجار الأراضي المعقودة بين قسم الاستيطان والمسؤول عن الممتلكات الحكومية والمهجورة في منطقة يهوذا والسامرة (الضفة الغربية))، وقد أرسلت «يش دين» طلبها هذا على «قانون حرية المعلومات»، لكن قسم الاستيطان رفض الاستجابة لطلب «يش دين»، مما دفعها إلى التوجه بالتماس خاص إلى المحكمة في القدس لإلزام القسم بالاستجابة للطلب. وقد قبلت المحكمة التماس «يش دين» وأقرت اعتبار قسم الاستيطان «سلطة جماهيرية»، وفق تعريفها في قانون حرية المعلومات، ما يلزمها بتزويد المعطيات المطلوبة. لكن قسم الاستيطان استأنف على هذا القرار أمام المحكمة العليا، التي قبلت الاستئناف مؤكدة أنه «طالما لم يعلن وزير العدل، رسميا، كون قسم الاستيطان «سلطة جماهيرية»، فليس في الإمكان تطبيق قانون حرية المعلومات عليه»!

وقسم الاستيطان هذا يعمل بوصفه ذراعا تنفيذية للحكومة الإسرائيلية، لكنه ليس جسما حكوميا رسميا، أي ليس جزءا رسميا من الحكومة، وهو يحصل على تمويل حكومي (من الميزانية العامة للدولة) ويعمل في مجال البناء الاستيطاني، إنشاء مستوطنات جديدة وتطوير البنى التحتية فيها، فضلا عن «تطوير السياحة».

وعلى هذه الخلفية، توجهت عضو الكنيست زهافا غائلون (رئيسة حزب «ميرتس») إلى وزيرة العدل، تسبيبي ليفني، مطالبة بإصدار أمر قانوني يعرّف قسم الاستيطان بأنه «سلطة جماهيرية» لإتاحة المجال أمام إخضاعه لقانون حرية المعلومات، وأوضحت غائلون: «لا يعقل أن يبقى هذا القسم خارج إطار قانون حرية المعلومات، رغم أنه يشكل ذراعا تنفيذية في مجال البناء الاستيطاني». وقالت إن قسم الاستيطان هذا هو واحد من أجسام وأذرع حكومية أخرى غير مخضعة لمقتضيات هذا القانون.

واستجابت وزيرة العدل، ليفني (رئيسة حزب «الحركة»)، لطلب غائلون هذا، فتوجهت بدورها، في آب ٢٠١٣، إلى لجنة القانون، الدستور والقضاء، لكي تتيج لها هذه الأصدار أمر قانوني يقضي بشمل قسم الاستيطان في منظمة الوكالة اليهودية في عداد الهيئات والمنظمات العامة الملزمة بوضع ميزانياتها موضع الشفافية والمراقبة، بمقتضى «قانون حرية المعلومات».

وطلبت ليفني من لجنة القانون، الدستور والقضاء

كتب بلال ضاهر:

لوح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بأن إسرائيل ستنفذ خطوات أحادية الجانب ضد الفلسطينيين ردا على توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وتوقيع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، على ١٥ معاهدة دولية.

وقال نتنياهو لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، «إننا معنيون بمواصلة المفاوضات ولكن ليس بكل ثمن. وفي الشهور الأخيرة رفض أبو مازن البحث حتى في الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، ولأقصى فإنه عندما اقتربنا من الاتفاق على صفة تصعيد فترة المحادثات، تسارعت السلطة إلى الانضمام إلى معاهدات دولية منتهكة بذلك التفاهات»، وهدد نتنياهو بأن «ثمة الكثير ما يمكن أن يخسره الفلسطينيون جراء هذه الخطوات، والخطوات الأحادية الجانب التي ينفذونها سيتم الرد عليها بخطوات أحادية الجانب من جهتنا» وشدد على أن «تعهد الفلسطينيين بالتوجه إلى الأمم المتحدة لن يؤثر علينا». وهدد إسرائيل بفرض عقوبات على السلطة الفلسطينية تشمل إلغاء التصريح بتوسيع عمل شبكة الهاتف الخليوية الفلسطينية «وطنية موبايل» إلى قطاع غزة، وإلغاء التصريح بإقامة بنية تحتية للجيل الثالث من الهواتف الخليوية في الضفة الغربية، كما تهدد بتجميد ١٩ خريطة هيكلية تمت المصادقة عليها لتنفيذ خطط بناء فلسطينية في المنطقة «ج» في الضفة الغربية التي تخضع للسيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية، ووقف خطة دولية لتحويل ١٤ ألف دونم إلى أراض زراعية ووقف اللقاءات بين مسؤولين إسرائيليين بمستوى وزراء ومدبرين عامين مع نظرائهم الفلسطينيين.

وقالت صحيفة «يديעות أchronوت»، إنه في حال قرر الفلسطينيون التوجه بطلب الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية في لهاي فإن إسرائيل ستستخدم عقوبات أشد وبينها تجميد تحويل أموال الضرائب والجمارك التي

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في موقع «ألمونيتور»

عكيفا إدار لـ «المنشهد الإسرائيلي»: نتنياهو يريد إفشال المفاوضات وتحميل الفلسطينيين مسؤولية ذلك وإفشال كيري وإبقاء ائتلافه متماسكا!

ما دفع ليبرمان لإطلاق تصريحات ضد إطلاق سراح الأسرى هو تخوفه من أن يقوم نتنياهو بإخراج ليفني وليبد من الحكومة وإدخال حزب شاس مكانهما

الاعتراف بالدولة اليهودية وبقاء السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن بعد قيام دولة فلسطينية، كذلك فإن أميركا ما زالت تدعم إسرائيل بشكل شبه أعمى، ما هي وجهة حكومة نتنياهو؟

إلدار: «أعتقد أنه ليس فقط أن هذه المحادثات لم تحقق أي تقدم، وإنما دخلنا في جمود عميق، وهذه المحادثات هي مثل محادثات سابقة فاشلة، ويوجد ثمن للمحادثات التي فشلت، ففي كل مرة نعود إلى نقطة الصفر، وهذا الأمر يزيد من تشكك الفلسطينيين حيال جدية إسرائيل ونواياها بعدم التوصل إلى تسوية، كما أن هذا الوضع يضعف معسكر السلام الإسرائيلي بشكل كبير، وبإمكانك أن ترى في الإعلام الإسرائيلي اتهامات بأن الفلسطينيين لا يفوتون فرصة لإهدار الفرض، وفي الجانب الفلسطيني يتلاشون الإيمان بالسلام، وهذا الأمر قد يثير العنف مجددا، وإسرائيل بدأت بمعاينة الفلسطينيين على فشل المحادثات، كذلك فإني انتقدت الأميركيين في مقالتي التي أنشرها في موقع ‘المونيتور’ الإلكتروني وقلت هناك إنه إذا لم تكن وثاقا من نجاح المحادثات والتوصل إلى نتيجة جيدة وواضحة فعليك ألا تبادر إلى بدء محادثات كهذه».

(*) نتنياهو يهدد الفلسطينيين بعقوبات وخطوات أحادية الجانب. هل توجد مصلحة إسرائيلية بانهيار السلطة الفلسطينية؟

إلدار: «أعتقد الآن أنه لا توجد حاجة لإجراء مفاوضات، والشعور السائد لدى الجمهور اليهودي هو أن إسرائيل تقدم خدمة للفلسطينيين عندما تبدي استعدادها للتحدث معهم، وعلى العالم أن يقرر فيما إذا كانت إسرائيل ستدفع ثمن كونها لا تعطي الفلسطينيين شيئا وتستمر في الاحتلال. هذه قمة في الموقاحة أن تتم معاينة الفلسطينيين لأنهم انضموا إلى معاهدات دولية حول حقوق الأطفال والنساء، ما السببي في هذا؟».

(*) هل سيبعد كيري عن المفاوضات، برايك؟

إلدار: «كلا، أعتقد أنه سينتظر حتى نهاية نيسان الجاري ليرى ما سيحدث، ويصعب، الآن، توقع ما سيحدث بعد ذلك،

عن فشل المفاوضات ولا يوجد شريك في الجانب الفلسطيني، مثلما تقول التصريحات التي سمعناها في الأيام الأخيرة من مسؤولين إسرائيليين، فإن نتنياهو سيكون مسرورا لأنه لن يضطر إلى تقديم أية تنازلات، ولا تكون لديه مشكلة داخل حزب الليكود، وبداخل الائتلاف، كما أن الجانب الأكثر اعتدالا في الحكومة، حزب الحركة وحزب يوجد مستقيل، لن ينسحب والتهمه ليست موجهة نحو الجانب الإسرائيلي».

(*) نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، زئيف إلكين، قال

في مقابلات أجرتها معه الصحف الإسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، إن إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين ليس

الأمر الأهم، وإنما مواصلة الاستيطان هو الأمر الأهم. هل يوجد تخوف في اليمين الإسرائيلي من أن يجمد نتنياهو البناء في المستوطنات بهذه الصورة أو تلك؟

إلدار: «لقد كان هذا مطلب أبو مازن والأميركيين بأن يتم تجميد الاستيطان، من أجل تحديد فترة المفاوضات، وكانت هناك تصريحات من جانب اليمين، أطلقها قياديون مثل

إنائب وزير الدفاع الإسرائيلي| داني دانون والكين نفسه ووزير الخارجية، أفيفدور ليبرمان، وتحدثوا عن أنهم يعارضون تحرير الأسرى أيضا، وأن الإفراج عن الأسرى ليس في المكان الثاني من حيث الأولوية وإنما هذه قضية

موجودة إلى جانب قضية البناء في المستوطنات.»

(*) ما الذي دفع ليبرمان إلى الإعلان، أول من أمس، أنه يفضل الذهاب إلى انتخابات عامة جديدة على إطلاق سراح

الأسرى، وخاصة أسرى ٤٨؟

إلدار: «أعتقد أن السبب الرئيس هو أن ليبرمان عبر عن تخوفه من أن يقوم نتنياهو بإخراج ليفني وليبد من الحكومة وإدخال حزب شاس مكانهما. فقد قال ليبرمان إن خيار إجراء تغييرات داخل الائتلاف هو خيار غير موجود، وإنه إذا حدث

أمر كهذا فإنه ينبغي الذهاب إلى انتخابات مبكرة، كذلك فإن حضوره في الإعلام، بالنسبة له، يبرز وجوده».

(*) من الناحية الفعلية، لم يتغير أي شيء خلال الثمانية شهور الأخيرة من المفاوضات، بل ربما أن الصراع اشتد بعد أن وضع نتنياهو شروطا جديدة أمام الفلسطينيين، مثل

وفي رده على سؤال حول ما إذا كان حل الدولتين ما زال ساريا، قال ليبرمان إنه «يجب أن نفهم أن السلطات الفلسطينية غير موجودة فعليا، وهناك كيانان، فتح لناد في الضفة وحماستان في غزة، وكان مقررا إجراء الانتخابات في العام ٢٠١٠ وقد أصبحنا في العام ٢٠١٤ ولم تجر انتخابات»

ومضى أن «الأفضلية الأولى لدى أبو مازن ليست المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين وإنما النقاش مع محمد دحلان» الذي تم طرده من صفوف حركة فتح وأنهمه عباس بالمشاركة في عمليات عسكرية إسرائيلية لاعتقال قياديين فلسطينيين.

واعتبر ليبرمان أن «الرد الوحيد هو الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، ويجب حضار المزيد من اليهود من كل العالم إلى إسرائيل وفي نهاية الأمر شاهدنا مدى أهمية الهجرة

ونتاؤها»، وتطرق إلى إعلان رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، بتقديم دعوى ضد عباس إلى المحكمة الجنائية الدولية في لهاي، وقال إنه «أحيانا يكون السمكوت أفضل». وأجرى «المنشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحلل السياسي في موقع «المونيتور»، الإلكتروني، عكيفا إدار، حول الأزمة في المفاوضات.

(*) «المنشهد الإسرائيلي»: هل توجد للحكومة الإسرائيلية مصلحة في تفجير المفاوضات مع الفلسطينيين؟

إلدار: «توجد عدة مصالح لدى حكومة إسرائيل، وبالنسبة لرئيس الحكومة [نتنياهو] فإن مصلحته هي السيناريو الذي يشمل فشل المحادثات، ولكن من خلال تحميل الفلسطينيين مسؤولية ذلك، وهدفه هو توجيه إصبع الاتهام إلى الفلسطينيين كرافضي سلام، وكذلك إفشال جهود وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، وإدارة [الرئيس

الأميركي باراك] أوباما، وإبقاء الائتلاف متماسكا، بحيث لا يكون لدى «رئيسة حزب «الحركة» ووزيرة العدل الإسرائيلية ورئيسة طاقم المفاوضات، تسبيبي ليفني أو لدى رئيس حزب «يوجد مستقيل» ووزير المالية، يائير] ليبد سبب للانسحاب من الحكومة. لأنه إذا كانت إسرائيل غير مسؤولة

التقرير السنوي لبنك إسرائيل: خفض توقعات النمو للعامين الجاري والمقبل

*بنك إسرائيل توقع نمواً بنسبة ٣.١٪ في العام الجاري و٣٪ في العام ٢٠١٥ *نسبة التضخم في العام الجاري أقل من الحد الأدنى المطلوب - ٠.٩٪ *الفائدة البنكية ستراوح مكانها والدولار سيسجل تراجعاً إضافياً في العام الجاري *البنك يجدد تحذيره للحكومة أن عليها رفع الضرائب وتقليص ميزانيتها في ٢٠١٥ *صرف إسرائيل على القضايا الاجتماعية من أقل المعدلات في منظمة OECD *سياسة الحكومة تكترس اللامساواة وتخفيض المخصصات الاجتماعية زاد الانخراط في سوق العمل لكنه زاد الفقر أيضاً *



ظهور من العاطلين عن العمل أمام أحد مكاتب التشغيل الإسرائيلية- توقعات بانخفاض نسبة البطالة بصورة ضئيلة

الاجتماعية، أو حسب التسمية الرسمية «المساهمة الحكومية في تقليص دائرة الفقر»، ملموسة بين اليهود أكثر بأضعاف مما هي بين العرب، إذ يقول تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني) عن الفقر في العام ٢٠١٢، إن المخصصات الاجتماعية أنقذت ٥١٪ من الفقراء اليهود من تحت خط الفقر، وهذه نسبة قريباً نوعاً ما من معدل OECD، بينما النسبة بين العرب كانت في حدود ٨٪، وهذا يؤكد الفقر المدقع الذي يعيشه العرب في إسرائيل.

ويلفت بنك إسرائيل إلى أن ما تصرفه إسرائيل على القضايا الاجتماعية، مقارنة بحجم الناتج العام، هو من الأدنى بين الدول المتطورة، إذ أن المعدل في دول هذه المنظمة في حدود ١٧٪ من الناتج العام، بينما في إسرائيل قرابة ١١٪ وهذه نسبة أقل من نصف النسبة في دول مثل الدانمارك - ٢٥٪ وفرنسا - ٢٤٪.

وكان تقرير منظمة OECD صدر بالتزامن مع التقرير السنوي لبنك إسرائيل المركزي، قد أشار إلى أن نسبة الفقر في إسرائيل هي الأعلى من بين الدول الـ ٣٤، وأن إسرائيل واحدة من أكثر خمس دول في المنظمة من حيث اتساع الفجوات الاجتماعية، وهذه معطيات تتحدث عن ثلاثة أعوام إلى الوراء، بينما يؤكد الخبراء أن نسب الفقر في إسرائيل سترتفع بشكل ملحوظ في تقريرَي العامين الماضي والجاري بفعل تقليص المخصصات الاجتماعية.

ويعزو تقرير OECD اتساع الفجوات في إسرائيل إلى كون الصرف العام في إسرائيل، بمعنى ميزانيات اجتماعية وبنى تحتية، هو أقل من ١٦٪ من الناتج العام في إسرائيل، بينما المعدل القائم في دول OECD يصل إلى ٢٢٪، وفي فرنسا تصل النسبة إلى ما يقارب ٣٣٪، وفي الدانمارك حوالي ٣١٪، فقط تركيا تصرف أقل من إسرائيل، إذ أن هذه النسبة لديها أقل من ١٣٪.

الجيش في ارتفاع مستمر، رغم كل قرارات الحكومة بتقليصها، إلا أنه خلال كل عام يجري إلغاء التقليل وزيادة الميزانية، إلى أكثر مما كانت عليه قبل قرار التقليل.

تكريس اللامساواة

في التقرير السنوي ذاته يقر بنك إسرائيل المركزي أن الحكومة لا تعمل بما فيه الكفاية من أجل تقليص حالة اللامساواة، خاصة على ضوء أن الفقر في إسرائيل يسجل واحدة من أعلى النسب بين الدول الأعضاء في منظمة OECD، ويتبين أن المخصصات الاجتماعية لا تتقد سوى ٢٥٪ من الفقراء من تحت خط الفقر، بينما المعدل القائم في دول OECD هو ٦٠٪.

ويحذر التقرير من أن تقليص المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد التي تتقاضاها العائلات من الأولاد دون سن ١٨ عاماً، سينعكس في ارتفاع معدلات الفقر ابتداءً من العامين الماضي والجاري.

ويقول التقرير إن خفض مخصصات البطالة، بشكل خاص بدءاً من العام ٢٠٠٣، ذلك العام الذي وضع فيه وزير المالية في حينه بنينام تنتياهو السياسة الاقتصادية الشرسة، دفع بالكثير ممن هم في دائرة الفقر للخروج إلى سوق العمل، لكن من جهة أخرى فإن المخصصات الاجتماعية باتت أقل من المستوى المطلوب لإخراج هذه العائلات من دائرة الفقر.

وتشير هنا إلى سلسلة تقارير خبراء تحدثت في السنوات الأخيرة عن اتساع ظاهرة العمل الجزئي القسري في إسرائيل بسبب قلة الوظائف، إذ أن ثلث النساء العاملات ونحو ١٤٪ من الرجال العاملين يعملون في وظائف جزئية.

وتدل كل تقارير الفقر في إسرائيل على اتساع معدلات الفقر بين العائلات التي فيها عامل واحد على الأقل.

لكن ما لم يشر إليه بنك إسرائيل في تقريره السنوي أن المخصصات الأولى أظهرت تأييدها لمن كان رئيساً للمعارضة، بنينام تنتياهو، وهي ما زالت، ثم بدأت تتوسع، وهي توزع في غالبية أنحاء البلاد، واشترت في الأسابيع الأخيرة مطابع صحيفة «معاريف» المنهارة، وفي الأيام الأخيرة اشترى صاحب الصحيفة موقع «معاريف» على الإنترنت. وبادر إلى القانون رئيس كتلة حزب «العمل» إيتان كابل، ووقع على القانون نواب من كتلتي المعارضة «ميرتس» و«شاس» الدينية، وكذلك من نواب اليمين من الائتلاف الحاكم، «البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» و«يوجد مستقبل» و«الحركة»، ما يعني أنه في حالة كذهه فإن القانون يحظى بأغلبية واسعة جداً، إذ أضفتا للمبادرين نواب كل هذه الكتل، والكتل الثلاث الناشطة بين العرب في إسرائيل، ولكن رغم ذلك، فإن رئيس الحكومة بنينام تنتياهو ومعه كتلة الليكود، سيبلغون بكل ثقلم لمنع مجرد طرح القانون على الهيئة العامة، ولا يستبعد مراقبون، أن تكون مبادرة لإفناء نواب بسحب توقيعهم من المبادرة. ويقول كابل إنه لا يهدف من هذه المبادرة إلى إغلاق الصحيفة المستهدفة، بل أن يتابع كباقي الصحف الكبيرة، وبلغ انتشار الصحيفة في الأيام العادية قرابة ٣٩٪ مقابل ٣٨٪ لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ويقول خبراء إنه فيما لو باتت توزع «يسرائيل هيوم» ببعاً، لهدب توزيعها إلى ما بين ١٠٪ وحتى ٥٠٪، نظراً لمضامينها، ولانحيازها المطلق لبنينام تنتياهو وحزب الليكود.

أقدم بنك إسرائيل المركزي في تقريره السنوي الصادر في الأسبوع الماضي على تخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي للعامين الجاري والمقبل، وسقط مؤشرات تدل على أن الاقتصاد الإسرائيلي يدخل إلى حالة تباطؤ شديد، وهذا رغم أن البطالة ستسجل انخفاضاً طفيفاً هذا العام، بينما سيكون التضخم المالي في حدود ٠.٩٪، وهذا أقل من الحد الأدنى من مجال التضخم المطلوب، ويساوي نصف نسبة التضخم في العام الماضي التي كانت ١.٨٪. وقال بنك إسرائيل في تقريره السنوي إنه يتوقع أن يكون النمو في العام الجاري في حدود ٣.١٪ بدلا من توقعات سابقة تحدثت عن ٣.٣٪، أما في العام المقبل - ٢٠١٥ - فإن النمو سيكون وفق هذه التوقعات في حدود ٣٪، وستكون مساهمة استخراج وتصدير الغاز الطبيعي في هذا العام أقل من المساهمة في العام الماضي، وستبلغ حصتها ١٠٪ من إجمالي النمو، ما يعني أن الاقتصاد كان سيسجل نمواً بنسبة ٢.٨٪ من دون الغاز.

ويتوقع البنك أن يسجل الاستيراد في العام الجاري ارتفاعاً بنسبة ٥.٢٪، بينما ستسجل الصادرات ارتفاعاً بنسبة ٤.٢٪، وسيسجل الاستهلاك الفردي في العام الجاري ارتفاعاً بنسبة ٣.٢٪، وفي العام ٢٠١٥ بنسبة ٢.٨٪، مقابل نسبة ٣.٧٪ في العام الماضي - ٢٠١٣.

ويقدر بنك إسرائيل أن يكون التضخم المالي في العام الجاري بنسبة ٠.٩٪ مقابل نسبة ١.٨٪ في العام الماضي - ٢٠١٣، علماً أن التضخم قد سجل تراجعاً في الشهر الأوليين من هذا العام بنسبة ٠.٨٪، وبموجب السياسة الاقتصادية فإن مجال التضخم المطلوب ما بين ١٪ إلى ٣٪، ولذا فإن توقعات التضخم المالي من شأنها أن تكون مقلقة للاقتصاد الإسرائيلي، لأنها ستكون مؤشر تباطؤ حاد في الاقتصاد، ويقول التقرير إن التضخم سيكون أقل في العام المقبل - ٢٠١٥ - في حدود ١.٦٪.

وارتباطاً بالتضخم، فإن بنك إسرائيل يتوقع أن تحافظ الفائدة البنكية في نهاية العام الجاري على نسبتها الحالية - ٥.٧٥٪، ولكن هذا لا يمنع هبوطها ثم ارتفاعها قبيل العام، إذ أن البنك يتوقع أن ترتفع الفائدة مجدداً في العام المقبل ٢٠١٥، لتصل في نهايته إلى ٤.٢٪، وبحسب البنك فإن رفع الفائدة في العام المقبل سيكون مرتبطاً بارتفاع الفائدة في دول متطورة في العالم.

لكن ما لا يريد أن يسمعه المصدرون من بنك إسرائيل هو توقعاته بشأن سعر صرف الدولار أمام الشيكل، إذ يتوقع البنك أن يستمر انخفاض سعر الدولار في العام الجاري وبتوتيرة أكبر من تلك التي هي اليوم، ولم يوضح بنك إسرائيل ما إذا سيدخل مجدداً في سعر صرف الدولار أم لا.

إلا أن بنك إسرائيل قال في تقرير آخر له إن سعر صرف الدولار تراجع في العام الماضي ٢٠١٣ بنسبة ٧.٢٪، وبحسب البنك فإن هذا تصحيح، لارتفاع سعره أمام الشيكل في العام ٢٠١٢، على خلفية المشروع النووي الإيراني، ويحوم سعر صرف الدولار أمام الشيكل ما بين ٣.٧٥ إلى ٣.٩٥ شيكل للدولار، علماً أن إبحاثاً سابقة لبنك إسرائيل تحدثت عن أن الحد الأدنى الأفضل لسعر الدولار هو ٣.٧ شيكل وأعلى، وهذا بسبب مردود الصادرات بالشيكل.

وكان بنك إسرائيل قد تدخل بقوة في الشهرين الأولين في سوق العملات الأجنبية، واشترى مئات ملايين الدولارات، إلا أن مفعول هذه الخطوة لم تصمد لأكثر من بضعة أيام، إذ عاد سعر الدولار وانخفض.

ويقول بنك إسرائيل إنه يتوقع انخفاضاً طفيفاً في نسبة البطالة لترسو عند ٦.٦٪ مقابل ٦.٣٪ في العام الماضي ٢٠١٣.

وظهر بنك إسرائيل في تقريره السنوي بما دعا إليه منذ أكثر من عام، وهو دعوة الحكومة إلى تقليص ميزانيتها للعام المقبل بحوالي ٣.٥ مليار دولار، وأن ترفع الضرائب مجدداً بقيمة ٢.٣ مليار دولار، وحتى أن محافظة بنك إسرائيل كارنتيت فلوغ قالت إن على الحكومة تقليص ميزانية العام ٢٠١٦ بنحو ٦ مليارات دولار، ورفع ضرائب إضافية بقيمة ٣.٥ مليار دولار.

وهذا يعني أن المحافظة تتنبأ منذ الآن بأزمة اقتصادية كبيرة قد تضرب إسرائيل، إذ أن هذه التقليلات ستضرب بالأساس الشرائح الفقيرة والمتوسطة، لأن التقليل سيأتي بالأساس على الميزانيات الاجتماعية والمتضرر هو الجمهور العام، كما أن التقليل في القطاع العام سيعني تقليصاً في القوى العاملة في هذا القطاع، ما يعني ارتفاع البطالة مجدداً.

وقد أشار بنك إسرائيل في تقريره إلى أن ميزانية وزارة الدفاع بما في ذلك

موجز اقتصادي

نصف الصادرات الإسرائيلية بأيدي عشرة مصدّرين كبار

بيّن تقرير معهد الصادرات الإسرائيلية الصادر في الأيام الأخيرة ازدياد ظاهرة سيطرة كبار المصدّرين على صادرات البضائع الإسرائيلية، من دون الصناعات العسكرية والخدمات، إذ بلغت نسبة ما صدره المصدرون العشرة الأوائل في العام ٢٠١٣ من إجمالي الصادرات الصناعية ٥٠.٥٪، مقابل ٤٨.٥٪ في صادرات العام ٢٠١٢، وهذا على الرغم من أن هذه النسبة كانت في العام ٢٠٠٨ في حدود ٥٨٪.

وقال التقرير إن حجم الصادرات الإسرائيلية الكلي بلغ أكثر بقليل من ٩٣ مليار دولار، كما كانت عليه الحال في العام ٢٠١٢، ولكن هذا يشكل تقريباً خمسة أضعاف الصادرات الإسرائيلية التي كانت قبل ٢٠ عاماً، ويشمل هذا الصادرات الصناعية والعسكرية والخدمات، وبلغ حجم الصادرات الصناعية بما يشمل صناعة المجوهرات، ومن دون الصناعات العسكرية والخدمات، ٦٢ مليار دولار.

ويتبين أن الصادرات الصناعية المدنية إلى الولايات المتحدة تراجعت بنسبة ٤٪، وبلغت قيمتها ١٠.٤ مليار دولار، ما نسبته ٢٢٪ من هذه الصادرات، أمّا لأوروبا فقد ارتفعت بنحو ١٠٪، وبلغ إجمالي الصادرات المدنية ١٩.٥ مليار دولار، وهو ما يشكل ٤٢٪ من إجمالي هذه الصادرات، علماً أن نسبة الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي وحده بلغت ٣٢٪ من إجمالي الصادرات المدنية.

٤٢ بالمئة من المشغلين الإسرائيليين يرفضون تشغيل عرب

دل استطلاع يادرت له وزارة الاقتصاد الإسرائيلية ونشرت معطياته في الأسبوع الماضي، على أن ٤٢ بالمئة من أصحاب العمل الإسرائيليين أعلنوا أنهم يفضلون عدم تشغيل عرب في مصالهم، بينما قال ٤٢٪ من العاملين إنهم لا يرغبون بأن يكون عامل عربي زميلاً لهم في مكان العمل.

ونشرت معطيات الاستطلاع في يوم دراسي حول تساوي الفرص في العمل، وعقد في جامعة «بار إيلان» في تل أبيب، وشمل الاستطلاع شريحة نموذجية من ٥٠٠ شخص، وقد أظهر الاستطلاع أيضاً أن ٣٧٪ من أصحاب العمل يفضلون عدم تشغيل متدينين مرتزمتين «حريديم» في مصالهم، وكما يبدو بسبب نمط حياتهم وقدرتهم الإنتاجية.

ويعكس الاستطلاع واقع حال يواجهه المواطنون العرب في سوق العمل، فهم محرومون من فرص العمل في القطاع العام، ومحرومون من مناطق صناعية وأماكن عمل في بلداتهم، ما يضطر أكثر من ٧٠ بالمئة من القوى العاملة العربية لمغادرة بلداتهم يومياً إلى أماكن عمل بعيدة.

وتتعاكس هذه الأوضاع في نسب البطالة التي تفوق أربعة أضعاف النسبة بين اليهود، ففي حين أن معدل البطالة في إسرائيل أقل من ٩.٥ بالمئة، فإنها بين اليهود وحدهم تقل عن ٤.٥ بالمئة بينما تتراوح لدى العرب ما بين ٢٣ إلى ٢٥ بالمئة.

تجنيد ١٤ مليار دولار لنقل قواعد عسكرية للنقب

قالت مصادر إسرائيلية إن الحكومة ستعمل على تجنيد ما بين ٦ مليارات إلى ١٤ مليار دولار، بواسطة سندات دين، من أجل تمويل مخطط نقل قواعد عسكرية ضخمة من منطقة تل أبيب إلى صحراء النقب، على الأراضي التي صودرت على مر السنين من عشائر النقب.

وقد أعلنت إسرائيل منذ سنين عديدة عن نيتها نقل قواعد عسكرية ضخمة، ومنها قواعد استخباراتية، إلى منطقة النقب، بادعاء أن هذا الأمر سيلازم عشرات آلاف جنود الجيش النظامي بالسكن قرب قواعدهما، ما يعني النقب، وتحقق إسرائيل من هذا هدفين مركزيين: الأول دعم مشروع تهويد النقب، الذي لا يلقى أي تقدم منذ الإعلان عنه في سنوات التسعين الماضية، وثانياً، تحرير أراض باهظة الثمن في منطقة تل أبيب الكبرى، وكان العائق الدائم أمام هذا المشروع هو الميزانيات، التي قررت إسرائيل تجنيدها الآن عبر سندات دين لفترات متفاوتة.

وكانت الحكومة قد أقرت في السنوات الأخيرة إقامة أكثر من

عشر مستوطنات جديدة في شمالي صحراء النقب. وإضافة إلى ذلك، بحث ديوان رئيس الحكومة إلى جانب دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية (الصهيونية)، إقامة عشر مستوطنات أخرى في منطقة عراد (شمال النقب) رغم اعتراض وزارة حماية البيئة.

إسرائيل توزع أراضي سكن مجاناً على العائلات اليهودية

كشفت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية النقب عن أن الحكومة قررت توزيع قطع أراض للبناء مجاناً لألاف العائلات اليهودية، في عدد من المدن وفي مستوطنات أقيمت في السنوات الأخيرة في منطقة الجليل والتي أطلق عليها وزير الاسكان والبنى التحتية في سنوات التسعين أريئيل شارون اسم «النجوم السبعة»، وهي عملياً في غالبيتها المساحة أراض عربية مصادر.

وحسب التقرير، فإن ما يسمى بـ «دائرة أراضي إسرائيل»، الحكومية الرسمية ستبدأ في نهاية الشهر الجاري نيسان بتوزيع قسائم أراضي بمساحة نصف دونم لكل قسيمة، على ما بين ٢٥ ألفاً إلى ٣٠ ألف عائلة يهودية دون مقابل، وستكون الأراضي معفية أيضاً من الرسوم، وتقدر قيمة هذه الأراضي بنحو ١.٦ مليار دولار. وقال النائب د. حنا سويد المتخصص في شؤون الأراضي إن هذا الإجراء العنصري يستند إلى قانون يادرت له حكومة بنينام تنتياهو السابقة في العام ٢٠١٠، ويقضي «بالسماح» للحكومة «بخصخصة» الأراضي التي هوزتها، وهي عملياً الأراضي العربية المصادرة على مر السنين، إذ جرت مصادرتها تحت ذرائع مختلفة، من بينها «مصادرة للصالح العام»، كما أقدمت الحكومة على إلغاء القانون الذي يمنح صاحب الأرض من استرداد أرضه إذا لم يتم استخدام أرضه للصالح العام بعد ٢٠ عاماً، وعملياً فإن الحكومة تهدف من هذه الخطوة إلى تثبيت السيطرة على هذه الأراضي ومنع أصحابها الشرعيين من استردادها.

نواب من الائتلاف والمعارضة يبادرون لقانون يمنع توزيع صحيفة يومية مجاناً

*القانون يستهدف بشكل خاص صحيفة «يسرائيل هيوم» وصاحبها شلدون أدلسون *أدلسون يتوغل في سيطرته على الإعلام الإسرائيلي: اشترى مطابع «معاريف» وموقعها على الانترنت *«معاريف» متوقفة عن الصدور منذ أسابيع والحارس القضائي يبحث عن مشتر *الحكومة تسير في اتجاه تصفية سلطة البث العام*

إلى ذلك، فإن صحيفة معاريف، التي كانت الصحيفة الأولى في إسرائيل في سنوات الخمسين والستين، ثم الثانية بعد «يديعوت أحرونوت» من سنوات السبعين، وحتى العام ٢٠١٠، متوقفة عن الصدور منذ قرابة شهر، بسبب الانهيار المالي فيها، إذ أن مالكها «الجديد» الذي اشتراها قبل أقل من عامين، لم يعد قادراً على تمويلها، وجرى تسليم الصحيفة لحارس قضائي لتصفية أملاكها بعد تسديد الديون، وأعلن الحارس في الأسبوع الماضي أنه باذر للبحث عن مالك جديد للصحيفة، التي سيكون امتلاكها مخاطرة بالغة، إذ أن آخر استطلاع بين أن نسبة توزيعها في الأشهر الستة الماضية انهار إلى ٣.٥٪، وهي الصحيفة التي كانت توزع أكثر بعشرة أضعاف في سنوات خلت.

في المقابل، أعلن وزير الاتصالات غلعاد أردان عن وقف جباية رسوم سلطة البث من المواطنين، ابتداءً من مطلع نيسان ٢٠١٥، بمعدل مئة دولار لكل عائلة، فيما رأى المراقبون أن هذه الخطوة هي خطوة أولى نحو تصفية سلطة البث وخصخصة قنواتها، وتجزر السلطة في القناة التلفزيونية الأولى، وعدة قنوات إذاعية، أشهرها القناة الثانية الإخبارية (ريشت بيت)، التي من المفترض أن تحقق أرباحاً، إلا أن سلطة البث في حالة عجز دائم، ولا تقوى القناة الأولى للتلفزيون على مواجهة المنافسة في القناتين الخاصتين الأخرين الثانية والعاشر.

بادر نواب من سبع كتل برلمانية من الائتلاف والمعارضة إلى مشروع قانون يقضي من الناحية الفعلية بمنع توزيع صحيفة يومية مجاناً بمواصفات ملائمة لصحيفة «يسرائيل هيوم» التي باتت الأكثر انتشاراً في إسرائيل، في الوقت الذي يتوغل فيه صاحب الصحيفة الأميركي اليهودي واليميني المتشدد شلدون أدلسون في السيطرة على وسائل الإعلام، بموازاة مساعي الحكومة لتصفية سلطة البث العام، إلا أن المفارقة هي أن نواباً من اليمين المتشدد يساهمون في هذا القانون، الذي من الصعب رؤيته بتحقيق، على الأقل بالصيغة التي طرح فيها مع اختتام الدورة البرلمانية الشتوية، وقد يطرَح على الهيئة العامة للتصويت عليه في الدورة الصيفية المقبلة.

ويصن القانون على أنه من مطلق المساواة في المنافسة التجارية، فإنه ينظر على صحيفة يومية توزع ستة أيام أسبوعياً، وبعد صفحات يومية يتجاوز ٣٠ صفحة، ولا يكون التوزيع المجاني لأكثر من ستة أشهر، أن توزع على القراء مجاناً، وهذه مواصفات تقتصر على صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي يتراوح عدد صفحاتها يومياً ما بين ٦٨ إلى ٨٠ صفحة، بينما الصحيفة الثانية «يسرائيل بوست»، تصدر خمسة أيام، وعدد صفحاتها أقل، وتوزيعها الأساس في شبكة القطارات. وقد صدرت «يسرائيل هيوم» لأول مرة، في منتصف العام ٢٠٠٧، وكان انتشارها يقتصر على منطقة تل أبيب والقدس، ومنذ اللحظة

بقلم: عويد غولدرايخ (*)

تعريف

تحولت المؤسسة الأكاديمية في إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى أحد فروع أو مرافق تلقي الضربات، والتي توجه لها اتهامات بما يتعدى بكثير مجال مسؤوليتها. في هذا المقال، الذي نقل هنا ترجمة كاملة له، يشير عويد غولدرايخ، عضو منتدى حماية التعليم العام، إلى مكانة وموقع الأكاديمية الإسرائيلية في إطار أجهزة القمع، سواء كعامل قاعم أو كإطار / موضوع مقموع. فيما يلي نص المقال:

توطئة

كان بودي أن اكتب عن المؤسسة الاجتماعية المسماة أكاديميا: عن طبيعتها وماهيتها، أهدافها وطريقة أداؤها، وعن أهمية الاستقلالية التي يجب أن تتمتع بها كي تمارس عملها، بمعنى عن ضرورة الحفاظ عليها وتعظيم عدم تبعيتها للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكذلك عن العوائق الداخلية والخارجية التي تواجهها، غير أنه وقبل أن انتظر إصغاء لهذا الحديث، يتعين علي مواجهة العداء العام للمؤسسة الأكاديمية في إسرائيل.

إن العداء العام للمؤسسة الأكاديمية يشكل ظاهرة مزمنة وخطيرة أرى أنه من الضروري تناولها ومناقشتها. في هذا المقال سوف استعرض وأناقش الأسباب المبررة وغير المبررة لهذا العداء، ومثل هذا النقاش يمكن أن يساهم في خفض مستوى العداء، وهو أمر ضروري لإتاحة المجال لإجراء نقاش حقيقي في ماهية الأكاديمية وأداؤها، وهذا النقاش سوف أوجهه إلى مقال متمم لهذا المقال.

الطابع القاعم لجهاز التربية والتعليم برمته

إن عملية غرس المعرفة والقيم بعدا قعيا قاتما بشكل جلي في كامل المؤسسة التربوية على القيم، أي كانت هذه القيم، بمعزل عن طابعها (أي القيم) وبمعزل عن مسألة ما إذا كانت هذه القيم جديرة وملائمة، وما إذا كان من المبرر التربوية على تعلمها وتذويتها.

وفي الواقع فإن مسألة تسويغ وشرعة التربية على القيم تثار وتطرح على بساط النقاش بعد الإقرار بالقمع المرتبط بهذه التربية، وسوف أتطرق إلى هذه المسألة لاحقا.

وفي هذا السياق أود التوكيد على أن التربية على القيم الإنسانية و / أو العقلانية، تقع ميولا معاكسة، وهي تفعل ذلك بشكل صريح أو ضمني. وعلى الرغم من أن البعد القمعي في اكتساب وغرس المعرفة أقل وضوحا مما هو في التربية على القيم، فإن القمع بمعنى الإكراه والفرص للمضامين قاتم مع ذلك بشكل ضمني بصورة رئيسية. وفيما عدا عملية الإكراه لمنظومة الاستنتاجات المنطقية فإن المعرفة الجديدة تفرض علينا معرفة العالم بصورة مختلفة عن الصورة التي عرفناها فيما قبل. وتتناول «المعرفة» ليس فقط مجموعة من الوقائع وإنما بالأساس طرق النظر والتحليل لمجمل وشتى الحقائق المكونة للواقع.

سوف أعطي نموذجا عبر التطرق بالذات لمجال الرياضيات والعلوم الدقيقة؛ فالاستنتاج الذي

ينبع من عملية رسمية متفق عليها (بمعنى، برهان رياضي أو تجربة علمية) يفرض نفسه على الباحثين والطلاب، فهم ملزمون بقبوله، طالما كانوا يؤمنون بالأطر المفهومية في هذا المجال، حتى لو فضلوا استنتاجا آخر أو فكروا مسبقا بأن هذا الاستنتاج غير صحيح. أما في مجال علوم الاجتماع والأدب، فإن للإكراه والفرض بصورة عامة طابعا مختلفا تماما، فعندما يعرض علينا مفهوم جديد للواقع لا يمارس علينا فرض مطلق لقبوله، ولكن يفرض علينا أن نتعرف على هذا المفهوم أو التصور، ونجد صعوبة شديدة في التحرر من معرفته.

من الواضح أن فرض القيم والمعرفة يثيران معارضة يمكن لها أن تتطور إلى عداء، وتبقى مخلفات المعارضة والعداء أيضا في الحالات التي تنتج فيها عملية الفرض في إحداث التمثل أو التذويت الكامل للقيم و / أو المعرفة، غير أنه من المعروف أن المعارضة والعداء يمكن أن يصبحا أشد بأسا وقوة في الحالات التي تشمل فيها عمليات فرض القيم والمعرفة (بمعنى أن القيم والمعرفة لم يستوعبا). وفي حالة الرياضيات والعلوم الدقيقة، يجري الحديث عن الإحباط الناتج عن عدم فهم المعرفة التي عرضت من قبل جهة مسؤولة أو سطوية، خاصة عندما تفهم من قبل الآخرين. في حالة العلوم الاجتماعية والمصادمة مع المفاهيم التي تحتفظ بها تثير عداء، سواء فهمناها تماما أو لم نفهمها، وحين يدور الحديث على تمثيل قيم فإن الأمر يغدو أشد حدة.

من هنا نستنتج أن أية مؤسسة للتربية والتعليم تولد عداء، ولا سبيل إلى تلافي ذلك،

هذا الأمر ذاته ينطبق أيضا على جهاز التعليم العالي نظرا لأنه يربسي أيضا على قيم معينة (وخصوصا على العقلانية) وهو ينشغل أيضا في غرس وإكساب المعرفة، فضلا عن ذلك وفيما يتعلق بإكساب المعرفة من الممكن أن يكون العداء أكبر، ذلك لأن الأكاديميا تنشغل بالمعرفة المتوفرة بصورة أقل في الساحات الأكثر مركزية للمجتمع، فالجودة بين المعرفة المتقدمة التي يتم اكتسابها في الأكاديميا، وبين المعرفة المألوفة والمقبولة في المجتمع برتمه أكبر بكثير من الفجوة بين المعرفة المكتسبة في الثانوية وبين المعرفة المألوفة. هذه الأمور تعتبر نافذة وصحيحة بشكل خاص فيما يتعلق بالتشخيص النقدي للواقع الإنساني والاجتماعي، والذي يعتبر من أسس وقواعد الأكاديميا.

إن السرد الملائم على هذا العداء لا يتمثل في إنكار المشكلة وإنما في الإقرار بها، ومحاولة فهم وتبرير الإكراه الذي تسبب بها، إلا أن البعد المحرر الذي تنطوي عليه يعتبر في المحصلة حاسما، بمعنى، أنه على الرغم من أن عملية اكتساب المعرفة مرتبطة بمعاناة معينة مصدرها الإكراه المذكور، إلا أن الفائدة التي تنطوي عليها بالنسبة للإنسان المتعطل للمعرفة أكبر بما لا يقاس. فإمكانية أن نفهم الواقع بشكل أفضل محررة إلى حد كبير من الاغتراب والجزع الكامنين في واقع غير مفهوم، علاوة على ذلك، فإن فهم الواقع يوفر رضى وارتياحا، ناهيك عن القدرة على العمل بصورة أكثر عقلانية داخل الواقع. إن الفائدة الكامنة في التعليم لا تعدو كونها كليشيه، ومع ذلك فإنها حقيقة صحيحة. إن ما تخفيه الكليشيه، بصورة عامة، هو ثمن الفائدة أو الجدوى، وهي تخفي خاصة وأن الحديث لا يدور



جذور العداء العام للمؤسسة الأكاديمية في إسرائيل

فقط على جهد وإنما أيضا على معاناة تنبع من الإكراه. من المفهوم أن ما ذكر أعلاه لا يجب بالضرورة أن يتناقض مع الحاجة إلى جعل عملية التربية والتعليم أقل قمعية. إن من الممكن والضروري أن نجعل عملية التربية والتعليم أقل قمعية، ويمكن ومن الضروري القيام بذلك إلا أنه ينبغي الإقرار بأن درجة معينة من القمع تعتبر أمرا حتميا لا يمكن تفاديه.

الأداء الاجتماعي لجهاز التربية والتعليم في إعادة إنتاج وشرعة النظام الطبقي القائم

إن لكل جهاز تربية / تعليم دورا مركزيا في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي، والأكاديميا ليست شاذة عن هذه القاعدة، والحديث يجري عن غرس القيم المقبولة اجتماعيا وتعليم العلوم والمؤهلات التي يهتم المجتمع والطبقات التي تحكمه بأن تزود بها أبناء المجتمع، والتمييز بين المجتمع وبين الطبقات الحاكمة هام في هذه الحالة. فالعداء الموجه ضد العملية التربوية هو ذات العداء الموجه من الطبقات المستقلة (يفتح الفين) ضد المنظومة التي تبدو وكأنها المسؤولة عن بنية الاستغلال. غير أن توجيه العدائية لمنظومة التربية والتعليم مغلوط بسبب أن هذه المنظومة هي مجرد أداة بيد الطبقات المسيطرة والتي هي بالذات من يجب أن تواجه بالعدائية والمقاومة.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المنظومة الأكاديمية تميل بالذات إلى خدمة الطبقات المسيطرة أقل من ميل أجهزة التربية والتعليم الأخرى إلى ذلك، ويعود السبب في ذلك إلى أن ماهية الأكاديميا كمؤسسة تعمل في مجال المعرفة الانسانية، وحقيقة أن أهدافها تمت صياغتها بشكل عام ومينسر في مجال تطوير المعرفة الانسانية وإكسابها وتوريثها، وينشغل التعليم الأكاديمي بشكل خاص، في تطوير القدرات والمؤهلات العقلانية والنقدية للناس وإثراء عالمهم بالمعارف المتقدمة وليس بالتأهيل المهني المقلص أو المحصور، وطالما أن الأكاديميا ملتزمة بأهدافها ضمن الصياغة العامة المذكورة أعلاه، فإنها لا ولن تخدم الطبقات المسيطرة أكثر من خدمتها لسائر المجتمع، وهي لا تساهم في إعادة بناء النظام الطبقي القائم، وفي الواقع، فإن الأبحاث المستقلة في جبهة العلم تساهم في فهم النظام الاجتماعي القائم والبحث عن بدائل أكثر نجاحا.

ويتطرق ما ورد أعلاه إلى مضامين التعليم الأكاديمي بصورة خاصة، ولكل المنظومة التربوية والتعليمية بشكل عام، غير أن لأجهزة ومنظومات التعليم جوانب بنوية وشكلية أيضا، ويتمثل أحد هذه الجوانب في التربية أو التدجين للسلوكيات المعيارية المحددة. هذا الجانب



مرتبط بالطابع القمعي الذي نوقش آنفا ويجب أن نتطرق إلى تقليص حجمه. أما الجانب الشكلي أو البنوي الثاني فيتمثل في استخدام شهادات التخرج للمنظومة التربوية لإعادة بناء وشرعة النظام الطبقي القائم.

والمقصود هو أن هذه الشهادات تتيح تمويه عملية إعادة إنتاج النظام الطبقي؛ فالشهادات تمكن من استبدال ثروة مالية لأدوي الطالب بثروة رمزية تتجسد في شهادات الإبناء والأحفاد والتي يمكن استبدالها مجددا بثروة مالية. بعبارة أخرى، فإن الأبناء الأثرياء يشترتون لأبنائهم والذي يتيح لهم إمكانيات وفرصا طبقية أفضل، سواء كانت مباشرة بواسطة المؤهلات التي اكتسبت في عملية التربية والتعليم، أو بصورة غير مباشرة بواسطة التفضيل القائم لأصحاب الشهادات التي تدل على تحصيلهم. وهكذا فإن التعليم يستخدم كتمويه لعملية حفظ النظام الطبقي القائم، الطبقات الحاكمة لا تورث سلطاتها مباشرة لأبنائها، لكنها تتمكن من الظهور كأصحاب استحقاق لمكانة عليا مستنديين إلى الشهادات التي تشير إلى مؤهلاتهم الفردية (المرغومة).

إن، في المجتمع الحالي، تعمل شهادة التخرج، وخصوصا تلك الصادرة عن المؤسسات الأكاديمية، على شرعنة النظام الطبقي القائم، غير أن هذه العملية ليست ناجحة عن ذنب المنظومة الأكاديمية، بل ذنب النظام الاجتماعي التي تعيش بين ظهرانيه، ولذلك يجب توجيه اللوم نحو النظام وليس نحو المنظومة الأكاديمية، باعتبار أنه يجري استغلالها في الأخرى من قبله.

هناك موضوع آخر نرى أنه من الجدير الإشارة إليه، وهو تماهي الأكاديميا مع الشرائع والطبقات الاجتماعية الغنية (أي الأشكناز - العلمانيون - القداماء، وفيما مضى أيضا «الاشتراكيون الليبراليون»). هذا التماهي يرتكز على الامتيازات التي تعكس الواقع الاجتماعي الذي تتمتع فيه هذه الطبقات بسيطرة وتفوق في سائر الساحات والميادين الراقية، على الرغم من أن هذه الشرائع ليست في الحقيقة هي الشرائع المسيطرة والسائدة في المجتمع الإسرائيلي المعاصر. هذا المجتمع يخضع لسيطرة طبقة أضيق بكثير من أصحاب رؤوس الأموال الكبرى وأعوانهم وعليه فإن مقاومة استغلال الرأس المال للسكان - سواء الطبقة الدنيا أو الطبقة الوسطى، يجب أن يوجه نحو الطبقة الحاكمة وليس لمن يبدو ظاهرا أنه ينتمي إليها أو مرتبط بها. الأكثر من ذلك، أن معظم الأكاديميين ليسوا مرتبطين بالطبقة الحاكمة بل انهم مناهضون لسيطرتها، والأكاديميا باعتبارها مؤسسة توفر أفضل المراكز المحتملة للمقاومة المستقبلية.

العداء تجاه أية مؤسسة عامة

إن أحد مصادر العداء تجاه المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية يكمن في كونها مؤسسة عامة، وهي تتعرض تقريبا منذ عقدين لهجوم الرجعية

الاجتماعية النيو- الليبرالية، ومن المفهوم أن مؤسسات عامة أخرى تتعرض لموجة الهجوم من اليديولوجيا الرجعية النيو ليبرالية وما يرافقها من عدائية أنتجتاها، هنا يظهر تأثير ضعف المؤسسة الأكاديمية الأساس والنابع من نقص امتلاكها للموارد الاجتماعية الفورية. بكلمات أخرى، تعتبر المنظومة الأكاديمية هدفا سهلا للهجوم كونها لا تمتلك مصادر القوة، كما انها لا تتمتع بحماية السلطات. يمثل طبيعة الهجوم النيو ليبرالي التغيير الحادث في موازين القوى الاجتماعية لصالح الرأس مال الكبير في مواجهة طبقة العمال. لضرورات هذا البحث، فإن طبقة العمال تشمل كافة المرتزقين من عملهم اليدوي وليس من أولئك الذين يجمعون الثروة عبر تشغيل وإدارة العمال الآخرين، تغيير موازين القوى يعبر عنه من خلال التآكل المستمر في مداخيل العمال من مجمل الناتج القومي، وارتفاع مداخيل ارباب رؤوس الأموال الكبيرة، كما يتمثل عبر الانقسام الطبقي المتزايد، الأمر الذي يظهر جليا في الارتفاع الحاد في مقاييس عدم المساواة الاجتماعية.

يحتاج من يستفيدون من هذه الحقيقة البسيطة إلى تمويهها، وهذا ما فعله اليديولوجيا النيو ليبرالية عبر نشر قصص جذابة عن روعة «السوق الحرة»، وبالمقابل عبر تشويه الحديث عن ضرورات التضامن الاجتماعي والإنساني وتعزيز الحديث عن المنافسة الفردية باعتبارها نقيضين متعادين. من هنا، على وجه الخصوص، تنبع العدائية لكل مؤسسة جمهورية، هدفها الوصول إلى تصفيتها، عبر الخصخصة المباشرة أو الخصخصة الملتوية، ويتم ذلك في السعي إلى تحويل المؤسسة الاجتماعية العامة إلى مؤسسة رأسمالية ربحية عمليا تعمل على أسس «السوق الحرة»، بمعنى تحويلها من مزود خدمات اجتماعية إلى مزود منتجات هدفها تعظيم الربح.

الخطوة الأولى في عملية الخصخصة المباشرة أو الملتوية للمؤسسات الاجتماعية تتمثل في إضعافها عبر دمج عمليتين، الأولى تشويه سمعتها ومن ثم تقليص الموارد المتاحة لها مما يتسبب في المساس بعملها، أي المس بجودة الخدمات التي توفرها للجمهور، هذه العملية تنتج مسارا مزدوجا يغذي ذاته ويبررها، فتشويه السمعة تغذي تقليص الموارد وتقليص جودة الخدمات الناجمة عن تقليص الموارد يغذي عملية تشويه السمعة، يجب مقاومة ذلك، يجب دعم كافة المؤسسات الاجتماعية وخصوصا المؤسسة الأكاديمية في مواجهة الهجوم النذل الموجه نحو تصفيتها كمؤسسة اجتماعية.

عداء تجاه القيم الإنسانية

على النقيض من مصادر العداء الثلاثة التي تم بحثها وتبين انها ليست عادلة (على الأقل اليديولوجيات الانسانية، مثل اليديولوجيا القوموية واليديولوجيا العنصرية، في مواجهة المؤسسة الأكاديمية، تنمو من المنطق الداخلي لهذه اليديولوجيات (ووفقا لذلك فهذه العدائية مبررة من وجهة نظرها)، وذلك كون المؤسسة الأكاديمية هي حصن للانسانية، إن تأكيدها على تطوير الملكات المنطقية والنقدية للانسان وإثراء عالمه النفسي، والمؤسس على رؤية الإنسان باعتباره هدفا أسمى، كل ذلك يبدو كشوكة في عين اليديولوجيا الانسانية.

أخيرا

إن حججي وإدعائي بشأن عدم عدالة العداء تجاه الأكاديميا تستند إلى الفرضية بأن الأكاديميا مخلصه طبيعتها وملتزمة بأهدافها، هذه فرضية مركزية خصوصا في الجزء الذي يبحث في الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة الأكاديمية. تعاون هذه المؤسسة مع الطبقات الحاكمة يقف على النقيض من حقيقة انتماؤها لطبيعتها، كما أن إنتعائها لطبيعتها يضعها في موقف هام لنقد ومعارضة السلطة المضطهدة. بمقارنة مع المجتمعات المتنورة، نجد أن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية تميل إلى المزيد من التعاون مع الطبقات الحاكمة، هذه الظاهرة هي انعكاس للمشاكل التكوينية للمجتمع الإسرائيلي والتي يتوجب معالجتها. هذا العلاج لا يتم عبر إضعاف المؤسسة الأكاديمية، ولكن عبر تقويتها، و فقط عبر تعزيز قدرتها على معارضة السلطة.

(*) بروفيسور في علوم الحاسوب في «معهد وايزمان للعلوم» في رحوفوت وعضو في المنتدى لحماية التعليم العام. ترجمة خاصة.

يصدر قريبا عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

علاقات إسرائيل الدولية

تحرير: عاطف أبو سيف



رئيس «لجنة محاربة الفقر» في إسرائيل:

الحكومة تطور المستوطنات ولا تحارب الفقر لأنه لا توجد قوة سياسية للفئات المستضعفة!



طابور من المحتاجين أمام إحدى الجمعيات التي توزع رزم المساعدات الغذائية...

ونضرب إلى طلب مساعدة الجمهور الواسع من أجل ضمان أن يتمكن الجميع من تجاوز العيد بكرامة».

الحكومة تمتنع عن معالجة الفقر

أكد رئيس «لجنة محاربة الفقر» إيلي الألوفا، أن الحكومة الإسرائيلية لا تتخذ أية خطوة من أجل معالجة الفقر. ونقلت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، أول من أمس، عن الألوفا قوله خلال اجتماع حول الموضوع عقد في المركز الأكاديمي المتعدد المجالات في مدينة هرتسليا، الخميس الماضي، أن «الدولة اليوم وبكل بساطة لا تواجه الفقر، وعندما دخلت إلى المنصب لم أكن أعرف مدى الإهمال في هذا المجال، ووجدت أمورا كثيرة زعزعتني».

وأضاف الألوفا أنه لا يوجد اليوم علاج مؤسساتي للفقر، ووزارة الرفاه ليس لديها ميزانية لهذا الأمر، وهي لا تعالج قضية الفقر، كما أن العاملين ستكون رفح المخصصات، التي يتم دفعها للشرائح السكانية الضعيفة، أي تلك المخصصات التي تم تقليصها بشكل بالغ في السنوات الأخيرة.

تغيير سلم الأولويات الحكومي

إلا أن موكف وزير المالية، يائير لبيد، والرفاه، مئير كوهين، وكلاهما من حزب «يوجد مستقبل» وأعلنا مرارا عن معارضتهما الشديدة لسياسة المخصصات، ترضع تنفيذ توصيات اللجنة محل شك، وقال عضو اللجنة، تسيون غباي، إنه «فقط إذا تم تغيير سلم الأولويات وإجراء علاج جذري من جانب الحكومة، سيكون بالإمكان خفض نسب الفقر إلى المستوى السائد في الدول المتطورة، ووقف المشاهد المألوفة التي نراها في كل الأعياد»، في إشارة إلى طوابير المحتاجين.

وأشار مدير عام جمعية «لتييت» الخيرية، عيران فاينتر، إلى ارتفاع بنسبة ٢٠٪ في الطلب على الرزم الغذائية عشية عيد الفصح اليهودي، وقال إنه «هذا العام بدأنا نشعر بارتفاع آخر، وعلى ما يبدو في أعقاب عدم معالجة الوضع وتقليص مخصصات الأولاد، ولأسفنا فإننا نجد أنفسنا وحيدين مرة أخرى،

موظفون يحصلون على تبرعات غذائية

قال إيلز نفاوكر، مدير جمعية «بئير سوفيا» في بئر السبع والتي ستزود مئات العائلات من مدينة بئر السبع برزم غذائية، إن توجهات المحتاجين للمواد الغذائية تتزايد عشية عيدي الفصح ورأس السنة اليهوديين، لكنه نفت إلى أنه «في الماضي لم تأت إلينا عائلات يعمل فيها أحد الزوجين، لكن اليوم، حتى لو كان كلا الزوجين يعملان ويتقاضيان الحد الأدنى من الأجور فإنه لا يبقى لديهما المال حتى نهاية الشهر، فارتفع الأسعار وتقلصت مخصصات الأولاد وعدم تعديل الحد الأدنى من الأجور يدفع العائلات بشكل متزايد إلى التسقوت تحت خط الفقر، والطلب على الرزم الغذائية يتزايد بينما التبرعات تتناقص، ونضطر أحيانا إلى اختيار من سنمنحهم هذه الرزم، ولست قادرا على الصمود أمام توجهات المحتاجين، إذ لدي قائمة تشمل ٥٠٠ عائلة وبإمكاننا أن أوزع على ٢٠٠ عائلة فقط».

وشدد مردخاي الحنانا، وهو متطوع في الجمعية منذ تأسيسها، على أن طلب المحتاجين الحصول على رزم غذائية سجل رقما قياسيا هذا العام، وقال إنه «يوجد عندنا طلب كثير جدا وليست لدينا القدرة على إعطاء الجميع، ولا تأتي إلينا عائلات أحادية الوالدين فقط، وإنما عائلات كاملة، وتزايد العدد هذا العام أكثر بكثير من الماضي، وقد وزعنا ٧٠٠ وجبة في العام الماضي، ويوجد الآن طلب على هؤلاء المحتاجين، لكن لأسفي نحن نعمل بدلا من الحكومة».

وأضافت مركزة المتطوعين في الجمعية، باعيل أوشير، أن الأشخاص الذي يعملون هم أيضا، وليس فقط أولئك الذين يعتاشون من مخصصات، لا يتبقى لديهم المال لإنهاء الشهر ويبحثون عن مساعدة، وأولادهم يذهبون إلى المدرسة بدون طعام، وثمة أهمية لأن يتبرع المجتمع، لكن هذه مسؤولية الحكومة أن تساعد تلك العائلات».

وإلى جانب انعدام الأمن الغذائي، فإن لاتساع دائرة الفقر في إسرائيل انعكاسات أوسع يتم التعبير عنها من خلال انعدام المساواة والفجوات بصورة متطرفة فيما

تشهد طوابير المحتاجين لوجبات طعام أمام مقرات جمعيات خيرية في أنحاء إسرائيل، عشية عيد الفصح اليهودي، الذي يصادف الأسبوع المقبل، على اتساع الفقر، حتى في العائلات التي فيها أحد الزوجين أو كلاهما في بعض الحالات يعملان ويتقاضيان راتبيا شهريا ولكنه غير كاف في ظل غلاء المعيشة والسياسة الاقتصادية النيوليبرالية للحكومة الإسرائيلية.

وأفاد تقرير نشره موقع «يديعوت أحرנות» الإلكتروني، بأنه قبل أسبوع ونيف من ليلة الفصح اليهودي، وقبل بدء جمعية «يد العون للصديق» الخيرية بتوزيع رزم الطعام، امتد طابور طويل أمام مكاتبها، وانتظر المحتاجون بهدوء إلى أن تفتح الجمعية أبوابها، يوم الخميس الماضي، وهم يمسكون بعربات التسوق والسلال، على أمل الحصول على رزمة الطعام والمواد الغذائية. وقد تحول هذا الطابور إلى مشهد عادي عشية عيد الفصح اليهودي في كل عام، لكن مؤسس الجمعية، شمعون صباغ، قال إن «الطلب هذا العام على رزم الطعام أكبر بكثير مما كان عليه في العام الماضي».

ويبرز بين هؤلاء المحتاجين المهاجرون الجدد إلى إسرائيل. وقالت إحدى المحتاجات الواقفات في الطابور، وتبلغ من العمر ٦٥ عاما، إنها هاجرت من رومانيا إلى إسرائيل قبل ١٥ عاما، لكنها أصيبت في حادث منعها من العمل والحصول على راتب تقاعد، وتعتاش هي وزوجها من عمل الزوج بوظيفة جزئية في تكتيس الشوارع. وأضافت أن «رزمة الطعام ستساعدني، لكنني أخشى ألا تحتوي على اللحم، ولدينا المال القليل لنصرفه على شراء الطعام، لكن ماذا عن الدواء؟ لقد عملت في رومانيا كممرضة في المستشفى، والآن تحولت إلى متسولة».

أكد صباغ أن قسما من المحتاجين لرزم الطعام التي تقدمها جمعيتها هم أشخاص يعملون، ورغم أنهم يتقاضون راتبيا إلا أنهم يحتاجون لتبرعات الجمعية، وأوضح أنه «يكفي أحيانا أن يصادف أحد ما صعوبات غير متوقعة وبعد وقت قصير يصبح في ضائقة، وجاء إلي هذا الأسبوع شاب يعمل ويكسب ٦٠٠٠ شيكل شهريا، لكن زوجته تترقد منذ ثلاثة شهور في البيت من أجل الحفاظ على حملها، ولا يتمكن الزوج من تسديد قرض الإسكان ورسم روضة الأطفال لابنه، وقد تم قطع التيار الكهربائي عن بيته».

انعدام الأمن الغذائي

إن انعدام الأمن الغذائي، المعرف في الدول المتطورة على أنه «قدرة غير منظمة على الحصول على الغذاء بكميات كافية تسمح ب حياة صحية ونشطة»، هو - وفقا ل «يديعوت أحرנות» - مشكلة إسرائيلية دائمة وليست ظاهرة تميز فترة الأعياد فقط، وكان تقرير صادر عن مؤسسة التأمين الوطني، في شهر شباط الماضي، قد أشار إلى أن ١٨,٨٪ من العائلات في إسرائيل تعاني من هذه الظاهرة، ووفقا للتقرير فإن ٨,٢٪ من العائلات تعاني من انعدام الأمن الغذائي بصورة بارزة، بحيث تضطر إلى شراء المواد الغذائية الأرخص ثمنا فقط.

وقال اهارون كوهين، مدير عام جمعية «خليات» التي تركز على وجبات طعام على المحتاجين، إن «الأعياد هي فترة الذروة في الإنفاق، والعائلات التي تأتي إلينا لا تتمكن من الصمود في هذا الإنفاق، وهؤلاء الأشخاص يستمرخون للحصول على مساعدة، والإنفاق على الأولاد والطعام وإيجار البيت وفاتورة الكهرباء يثقل عليهم وهم ينهارون تحتها، وقسم كبير منهم يحتاجون إلى مساعدة طوال العام، ولكن هذا الاحتياج يتعاطف في الأعياد».

ويساهم في اتساع دائرة الفقر قرار حكومة إسرائيل، قبل سنوات، بإجراء تقليص كبير في مخصصات الأولاد، وهو أمر دفع آلاف العائلات إلى دائرة الفقر. ووضعت وزارتا المالية والرفاه خطة تفيدية، شملتها الميزانية بمبلغ ٣٣٠ مليون شيكل، وهو مبلغ يشكل ١٠٪ فقط من حجم مخصصات الأولاد الذي تم تقليصه، ويتم توزيع مبلغ خطة التغذية على المحتاجين على شكل قسائم ومنتجات، وقالت الصحيفة إنه تم إطلاق تسمية «الامتحان الحقيقي» لمجتمع إنساني» على خطة التغذية الحكومية، قبل شهرين، ولكن هذه الخطة لم تخرج إلى حيز التنفيذ حتى الآن. وقد حوّلت الحكومة مبلغا زهيدا، ٧,٥ مليون شيكل، إلى الجمعيات الخيرية ودوائر الرفاه التي توزع المواد الغذائية، عشية عيد الفصح اليهودي، لكي تزود المحتاجين برزم الطعام والقسائم، كذلك يمنح مشروع آخر، بالتعاون مع وزارة استيعاب الهجرة، بطاقات بقيمة ٢٠٠ شيكل شهريا لحوالي ستة آلاف مهاجر مسن إضافة إلى مخصصات الشبخوخة.

باحث إسرائيلي في علم الوراثة يؤكد عدم وجود أصل واحد لجميع اليهود

يعتزم الخبير الإسرائيلي في علم الوراثة، الدكتور عيران الحايك، الأسبوع المقبل، الكشف عن آلة زمن تسمى (GPS Geographic Population Structure) التي بإمكانها، بعد أن يتم تزويدها بمعلومات جينية مشفرة، أن تكتفي أثر الجذور العائلية لشخص ما قبل ألف عام، وتأخذ هذه الآلة، التي طورها الحايك مع زميلته في البحث الدكتورة تتيانا تاتارنوفنا من جامعة جنوب كاليفورنيا، الحمض النووي للشخص الخاضع للتحصن، وتضعه في النقطة الجغرافية الأصلية التي صنع فيها، وهي عبارة عن منطقة مساحتها ٥٠ كيلومترا تقريبا، وتعطي الآلة، بعد التجارب عليها، إجابة دقيقة بنسبة ٨٨٪.

ومن الناحية العملية، فإن بحث الحايك يساعد في دراسة نشوء الأمراض.

وقال الباحث الإسرائيلي لصحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، إنه «يوجد اليوم عدد متزايد من الأدوية التي تعود بالفائدة لسكان من أصل معين فقط وقد تكون خطيرة على الآخرين، ولكن ليس بإمكاننا اليوم أن نعرف أنفسنا والقول من نكون في الحقيقة، وإذا تمكن طبيب من النظر إلى الحمض النووي لشخص ما، والقول إن هذا الإنسان جاء من منطقة معينة وأعرف تأثير هذا الدواء أو ذلك على القادمين من تلك المنطقة بعينها، فإن هذا يعني أنه يوجد طب يتلاءم بشكل شخصي مع المريض».

ذبح بقرة مقدسة!

كان هناك إجماع بين المختصين في علم الوراثة الذين بحثوا في تاريخ «الشعب اليهودي» على أنه يوجد بين اليهود الذين يعيشون في مناطق مختلفة في أنحاء العالم علاقات جينية قوية أكثر من العلاقات بينهم وبين السكان غير اليهود الذين يعيشون بينهم، وادعى الباحثون، على سبيل المثال، أن يهود العراق ويهود روسيا يتشركون فيما بينهم بشحنة جينية أقوى بكثير من العلاقة الجينية الموجودة لدى اليهود والمسلمين في العراق أو بين اليهود والمسيحيين في روسيا، وذلك رغم أنه من ناحية المظهر الخارجي يشبه اليهود في العراق أو روسيا السكان الذين يعيشون بينهم.

كما أن أولئك الباحثين ادعوا أن تحليل الحمض النووي لأبناء «الشعب اليهودي» في جميع أماكن تواجده، يعود إلى استنتاج بأن لجمعهم أصلا واحدا واضحا شرق أوسطي ومن «أرض إسرائيل» حصرًا، والمعنى السياسي لهذا الادعاء هو أن «الشعب اليهودي» يشكل مجموعة عرقية مختارة، ولذلك فإنه يوجد لليهود حق تاريخي في «أرض إسرائيل».

إلا أن البحث الذي أجراه الحايك يفند هذه الادعاءات، كما أنه يطرح تفسيرًا بديلا، ودعمه بمعطيات ونماذج بيولوجية - إحصائية ولم يتردد في ذبح البقرة المقدسة حول الأصل الجيني والجغرافي المشترك، ووفقا لبحث الحايك، فإنه يوجد في الحمض النووي المختلط ليهود أوروبا عنصر قوقازي مهيم أكثر بكثير من أي عنصر آخر، وأكد أن معظم يهود أوروبا هم من نسل أبناء إمبراطورية الخزر الذين تهودوا في القرن الثامن الميلادي. وأضاف أن اليهود الذين يسكنون في أماكن مختلفة في العالم مختلطين جينيا تماما مثل أبناء الشعوب الأخرى ولا يتشركون في أصل جيني مشترك أصله في «أرض إسرائيل» التوراتية.

وقال الحايك إنه «بعد تراكم معطيات الحمض النووي في السنوات الأخيرة، فإن معظم المختصين في علم الوراثة أدركوا أن النظرية السابقة لا تصمد، وبالطبع أنها لا تسري على اليهود، وما حدث هو أن اليهود الأكثر سمرة بيننا، مثل اليمانيين والهنود والأثيوبيين، تم إلقاؤهم تحت عجلات حاولة الحي، أو بكلمات أخرى: تقرر أنهم ليسوا يهودا من الناحية الجينية، وكيفما تدير وجهك، فإن اليهود الأشكناز واليهود الأثيوبيين ليسوا متشابهين جينيا أكثر من النسب بين الأوروبي المسيحي والأثيوبي المسيحي، وما قرره المختصون الحاليون في علم الوراثة هو أن اليهود اليمانيين واليهود الأثيوبيين هم من نسل أشخاص تحولوا عن ديانتهم، ولا يوجد أي سبب للاعتقاد بأن يهود أوروبا هم من نسل اليهود القدماء ولا الأثيوبيين، والحقيقة هي أنه ليست لدينا فكرة كيف بدأ شكل اليهود القدماء والقرار بأن الأشكنازيين هم شبيهون بسيدنا إبراهيم، هو قرار تعسفي».

وأضاف الحايك أنه «علينا أن نفهم أن هذا الإجماع جاء من مكان علمي سيء جدا، وفي العلم نحن نفكر بين فرضيتين، ولم يقارن أي بحث يهودي أبدا بين فرضيتين قبل البحث الذي أجرته. وعندما نجري بحثا بوجود فرضية واحدة، وليس همما ما هي النتيجة، فإنك ستحصل دائما على النتيجة التي تريدها، والبحث الذي أجريته سحب البساط من تحت برج أوراق الشدة لهذا المجال برمته، وأثبت أن الفرضية القائلة أن جميع اليهود هم من أصل شرق أوسطي ليست موجودة، كذلك فإن الأدوات المتوفرة وتلك التي طورتها تبين أن أصل يهود أوروبا من القوقاز وشمال تركيا، وأصل يهود المغرب، على سبيل المثال، هو في وسط أوروبا وأصل يهود العراق هو في العراق سوية مع يهود إيران... ومن الناحية الجينية فإنه لا توجد أية مجموعة سكانية يهودية يعود أصلها إلى إسرائيل».

ولا شك في أن نتائج بحث الحايك يثير عدم ارتياح لدى الإسرائيليين، وقال في هذا السياق إنه «يوجد أشخاص كثيرون تسبب الاستنتاجات ارتياحا لديهم، وهناك أناس طوروا معتقدات مختلفة بشأن أصولهم، لأنه يوجد عدد غير قليل من المختصين في علم الوراثة الذين يجرون أبحاثا حتى الآن ويرون فيها للناس أمورا يبريدون سماحها، هم يرون لهم أنهم من نسل الكوهينيين واللاويين والكثير من الشخصيات التوراتية، وبعضها حقيقي وأغلبها غير حقيقي على ما يبدو، فإن ننظر إلى الكوهينيين، أي الذين أسس عائلتهم كوهين ويشكلون ٥٪ من السكان في إسرائيل، والاعتقاد أنهم جميعا من نسل [الشخصية التوراتية] اهارون كوهين هو هراء، إذ ليس فقط أننا لا نعرف ما إذا كان اهارون كوهين شخصية حقيقية، وإنما نحن نعرف أيضا أن عد الكهنة في فترة الهيكل الثاني لم يرتفع عن عشرين أو ثلاثين، لكن هذا يمنح الأفراد شعورا بالانتماء وليس سعيًا أن نفهم لماذا لم يبرغوا بسماع شيء آخر».

الفلسطينيون من نسل بار كوخفا

بعد أن نشر الحايك بحثه عن أن أصل اليهود الأوروبيين هو من الخزر، تعرض لهجوم شديد للغاية، والمثير في الأمر أن الانتقادات التي وجهت إليه لم تأتي من أوساط أكاديمية وعلمية، فهناك حظي بمدح خاصة وأن بحثه نشر في مجلة جامعة أكسفورد المرموقة، وإنما جاءت الانتقادات والتهمجات الشديدة من جهة أوساط صهيونية يمينية أيديولوجية، ومن بين الذين انتقدوه السفير الإسرائيلي الأسبق لدى الأمم المتحدة، دوري غولد، الذي اتهمه في مقال نشره في صحيفة «يسرائيل هيلوم» بأنه «تحرك بالأساس أجدات سياسية تتطلع إلى تقوية شرعية الدولة اليهودية، بدلا من الاستناد إلى الأدلة التاريخية الصلبة التي تم العثور عليها حتى الآن». لكن غولد لم يتطرق إلى الاكتشافات الجينية.

ورد للحايك على مقال غولد بالقول إنه «عندما قرأت ما كتبه فكرت كم هو أمر محزن أن أحدا إلى يعرف تاريخ شعبه، والفصح دوري غولد أن يقرا تاريخ شعبه ثانية وأن يغير اسم معهده إلى مركز أبحاث التاريخ الفلسطيني أن هذا ما يفعله تماما، ولا يوجد لما يقوله أية علاقة مع التاريخ اليهودي، ومن يعتقد أن حق في أن يعيش في مكان معين هو بفضل حمضه النووي، فإنه يختلق فئة جديدة من الحقوق، وهذه فئة غير موجودة اليوم في أي مكان في العالم، وإذا قرروا في إسرائيل استخدام هذه الفئة من أجل إسناد حق ما في الأرض، فإنني أنصحهم بأن يعيدوا التفكير لأن هذه الفئة ليست ضمن المعطيات».

وشدد الحايك على أنه «ينبغي أن يكون واضحا تماما لجميع الباحثين في هذا المجال أن أصل اليهود ليس في إسرائيل الحالية أو القديمة لأنه فحص هذا الأمر بسيط للغاية، إذ أن دولة إسرائيل موجودة فوق واحدة من أكثر المقابر قديما واكتظاظا في العالم وتوجد فيها هياكل عظمية مؤرخة بدقة لفترات مختلفة وشعوب مختلفة في تاريخ المنطقة، ولا يوجد أمر أبسط من وضع عدد من هذه الهياكل العظمية وإثبات أن وزير الخارجية الإسرائيلي أفيفدورا ليبرمان هو ابن العم البعيد ليوحنا من الجيش ويبيتي غانتس (رئيس أركان الجيش الإسرائيلي) هو من نسل بار كوخفا، والسبب الوحيد لعدم إجراء أبحاث في هذا الموضوع وتلك التي تم إجراؤها لن تنشر أبدا هو أن الجميع يعرف الإجابة جيدا، على الأغلب أن جنود بار كوخفا سيكونون شبيهين بالفلسطينيين أكثر من أي أحد آخر».

وخلص الحايك إلى أن «اليهود أقاموا مجتمعات عظيمة في كل مكان في العالم، من أميركا الجنوبية ومرورا ببركاش وأمفهان وحتى الصين، وعلى مدار آلاف السنين طوّروا هؤلاء اليهود القصص والأساطير واللغات والأطعمة والملابس وثقافة كاملة، وكانت متميزة أحيانا، وليس بإمكان أحد أن يتعنى بأنه يوجد سبب لإلقاء هذا الكنز الثقافي في سلة نفايات التاريخ من أجل رواية لصهيونية] متخيلة، وكان الوقت لكي نتعلم، في إسرائيل العام ٢٠١٤، أن الماضي الحقيقي لكل واحد منا، هو ليس ذلك الذي اختلقه الضيف من أميركا من أجلنا ودفعه في حلقنا منذ أن كنا في روضة الأطفال، واليوم بالإمكان القيام بذلك بواسطة فحص بسيط للحمض النووي».

غطرسة لبيد قد تحسم مستقبله السياسي!

*خرج لبيد من الدورة الشتوية تملكه «نشوة انتصار» بعد تمرير قوانين صعبة، أهمها من ناحيته فرض الخدمة العسكرية على «الحريديم» *لبيد بادر إلى قانون عنصري يخفض أسعار البيوت لكل من خدموا في الجيش ويستثني العرب والحريديم وهو مُصِرٌّ على القانون رغم معارضة وزارته لأسباب مالية وجهاز القضاء لأسباب قانونية *هل يكرر لبيد مسلسل والده من حيث العجرفة والتسلط على الحزب الذي أنشأه وغاب سريعا عن الحلبة السياسية؟*

الديمقراطي هناك ضرورة لخلق توازنات بين الأجهزة المختلفة، وهذا ما يسعى له.

مسلسل مكرور

في منتصف الشهر الماضي أنهى الحاكم في دورته الشتوية، وكانت كما عرضنا في العدد السابق من «المنشهر الإسرائيلي» دورة سجلت سابقة لا نذكر مثيلا لها بأن أقر الكنيست قوانين كان كل واحد منها من المفترض أن يهدد الائتلاف الحاكم، وهي قوانين لطالما لوحت بها أحزاب كثيرة، وحصص لبيد من هذه القوانين كانت بارزة، والأهم من ناحيته فرض قانون الخدمة العسكرية على «الحريديم»، وكان شريكا أيضا في قانون رفع نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية، وقانون يغير أنظمة برلمانية تتعلق بحجب الثقة عن الحكومة وتشكيل بديل لها.

هذا يعني أن أصعب القوانين التي لُوح بها لبيد نجح مع شركاء في الائتلاف الحاكم في تمريرها، قبل أن تنجم حكومتها برئاسة بنيامين نتانياهو عامها الأول، وما بقي في جعبة لبيد من مهمات قانونية لا يمكن اعتبارها بنفس درجة أهمية صعوبة القوانين التي أقرت، ولذا يريد لبيد أن يسجل لنفسه أمام الجمهور العظماني إنجازا إلا أن هذا الجمهور ليس راضيا بما فيه الكفاية عن سياسته الاقتصادية، ولذا قد نجد موجات هبوط أخرى للبيد مستقبلا.

فقبل عدة أشهر لاحظ لبيد تردى وضعيته الشخصية المصعبة حزبه في الانتخابات، الرأي، التي منته من ١٠ مقاعد إلى ١٤ مقعدا، بدلا من ١٩ مقعدا اليوم، وهذه خسارة كبيرة خلال عام واحد، جاءت بعد فوز إسحاق هيرتسوغ برئاسة حزب «العمل»، والذي يكتر في تلك الأيام من الحديث عن ضرورة دفع العملية التفاوضية الإسرائيلية الفلسطينية، فأقدم لبيد على ما يمكن وصفه «خطوة إلى الخلف»، كان ظهر فجأة يطالب بتحفيز المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وإتاحة أخرى، ورغم رفضه لتمويل البناء الاستيطاني خارج الكتل الاستيطانية الكبرى. ولكن كما كان واضحا منذ تلك اللحظة، وبات اليوم أكيدا أكثر، فإن لبيد كان يدفع ضريبة كلامية، لا بل على أرض الواقع سياسة مختلفة، لأنه نقيضة لما يقوله، فهو لا يعترض على أي المشاريع الاستيطانية، ورفع ميزانية تشجيع الاستيطان بـ ١١ ضعفا في العام الماضي، وهذا ما يسفه في هذا العام، وهي الميزانية المصغلة لتسويق الاستيطان ودفع مخاريف وامتيازات مالية لمن ينتقل للسكن في المستوطنات.

وكما يبدو فإن لبيد لا يمكنه أن يتحذر من طبيعته، ونحن أمام مسلسل مكرور، كان يطله قبل عشر سنوات والده يوسف (طومي) لبيد، الذي كان يرأس بين العاملين في شركة لبيد ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ كتلة برلمانية من ١٥ نائبا، ولم تحقق في انتخابات ٢٠٠٦ حتى نصف مقعد برلماني واحد لتنتشت إلى أشلاء، وهذا ما يطرحه المراقبون باستمرار: هل نجح لبيد الابن سيقود إلى نفس المصير السياسي للبيد الأب؟.

فهو استغل نجوميته الإعلامية وشكل حزبا، وجاء بأسماء غالبيتها الساحقة جدا ليست معروفة على الساحة السياسية، وحقق باستثناء ثلاث أو أربع شخصيات، وحقق نتيجة غير مسبوقة في تاريخ الانتخابات البرلمانية، بحصوله على ١٩ مقعدا دفعة واحدة، وهي نتيجة لم يتفوقها أي من استطلاعات الرأي، ورغم غياب النجومية عن غالبية شخصيات الحزب.

لكن لبيد يظهر في الحلبة السياسية والبرلمانية كنسخة أخرى عن زميله أفغدور ليبرمان، قائدا وحيدا في الحزب، هو صاحب القرار الأودح والوحيد فيه، لكن إن كان ليبرمان صمد كل هذه السنوات فهذا لا يعني أن الأمر بات قاعدة نجاح لتجارب أخرى، وأصلا حزب ليبرمان «إسرائيل بيتنا» ليس صمودنا استمراره بالشكل الذي هو فيه حاليا.

في المرحلة المقبلة، سيكون قد مر على الانتخابات البرلمانية وقت كاف ليُشعر فيه نواب هدد أنهم ترسخوا في العمل السياسي، وهذا شك في ما إذا سيبقى كل نواب «يوجد مستقبل» فريقا طيعا بيد الزعيم، كما هي الحال في حزب «إسرائيل بيتنا» الذي شهد في الماضي هو أيضا حالات تمرد، ولذا قد نرى حالات تمرد وقلاقل في حزب «يوجد مستقبل» إذا ما استمر لبيد في نهجه المستط على هذا الحزب.



يائير لبيد.

انتقادات في الصحافة

قبل نحو أسبوعين وقف لبيد أمام مؤتمر في تل أبيب، ووجه انتقادات حادة لمسؤولي المستوى المهني في الوزارات، وملمحا بشكل خاص لوزارته، وادعى أن مجموعة من المسؤولين تحاول أن تفرض سيطرتها، ودعا إلى أن يكون وزن القرار الأساسي بيد منتخب الجمهور، وفي هذه الحالة الوزراء. وقد طالت انتقادات لبيد المحكمة العليا، كونها تصد في العديد من الحالات مشاريع قوانين وقرارات حكومية تتناقض مع قوانين أخرى أو أنظمة ديمقراطية معينة، ما يعني أن لبيد ليس بمعنا بصلاحيته المحكمة العليا في نقض قوانين يقرها الكنيست، ومن المفارقة أن هذا مطلب دائم للحريديم، الذين يحاربهم لبيد اجتماعيا واقتصاديا.

وقالت المحللة الاقتصادية ميراف أروزروروف في مقال لها في صحيفة «دي ماركر» إن ما يسعى إليه لبيد من وراء خطابه هذا هو تشويش المستوى الوظيفي الحكومي المسؤول، بما في ذلك تشويش مكانة المحكمة العليا، وهو يريد مكانة فوقية للوزراء، وبشكل خاص للبيد ذاته، ليكون فوق نظام دائرة اتخاذ القرارات. ويريد لبيد إلغاء أية معارضة من المستوى المهني لأي قرار يتخذه، لأنه يرفض قبول أي انتقاد له، حتى وإن جرى الحديث عن الخبير الاقتصادي الأول في وزارة المالية الدكتور ميخائيل شارثيل، رغم ما يعرف عنه بكونه خبيرا اقتصاديا كبيرا وبارزا، ليست لديه أية اعتبارات حزبية وسياسية، حسب تعبير أروزروروف.

وتشير أروزروروف إلى أن استقالة شارثيل، احتجاجا على قرار لبيد بشأن ضريبة الشراء على البيوت، هي كما يبدو طرف الجليد لغضب المستوى المهني في وزارة المالية على وزيره، فالمستوى المهني يرى أن مبادرة لبيد سيئة، في حين أن لبيد رفض مقترحات أخرى طرحتها وزارة المالية لتخفيض أسعار البيوت على الأزواج الشابا.

وتضيف أروزروروف منتقدة نهج لبيد وخطابه الذي طال أيضا المحكمة العليا بقولها إن وزير المالية دولة إسرائيلي يتهم بفعه المحكمة العليا وقسم الميزانيات في وزارته بالسيطرة العدائية على دائرة اتخاذ القرارات في حكومة إسرائيل، وبهذا يكون لبيد قد هاجم الديمقراطية الإسرائيلية. وتوضح أروزروروف أنه لم يكن أي وزير في إسرائيل بهذا المستوى اتهم المحكمة العليا بأنها تنشط ضد الديمقراطية في إسرائيل، وليس هذا فحسب بل إنه سحج لنفسه أيضا بمهاجمة الموظفين من حوله وحذرت أروزروروف من أن لبيد يفتقر لأي تجربة سياسية وإدارية وقيل كل هذا ليست لديه أية خبرة اقتصادية ولكنه متعجرف ويريد أن يقرر ويوجه بنفسه، ولهذا فهو يريد تقزيم جمهور الخبراء وذوي المعرفة والتجربة، ويتخوف مسؤولو الوزارة وقسم الميزانيات من تسليم القرار النهائي لمنتخب الجمهور وفي هذه الحالة الوزراء.

وفي المقابل فقد سعى الكاتب أي برثيل للدفاع عن لبيد بادعائه أن هذا الأخير في خطابه في المؤتمر إياه وجه الأضواء إلى مشكلة المستوى الوظيفي في جهاز الإدارة العامة، وأنه عرض كيف أن المستوى الوظيفي يصادر القرار من الجهاز البرلماني والحكومي، وهذا ما يضرب الجهاز الديمقراطي.

ويقول برثيل إن المسار الديمقراطي الذي يلوح به لبيد يكسر حكم السياسيين، ويؤدي إلى إقصاء العنصرية المالية والقضائية، وهذا ما يبرز في انتقاد لبيد لقسم الميزانيات في وزارة المالية وللمحكمة العليا، فبالنظام

كتب برهوم جرابيسي:

مزة أخرى يقف وزير المالية الإسرائيلي وزعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد في مواجهة الانتقادات لجهجه وأسلوبه الاستعلائي، الذي يبيث انفرادية في القرارات على مستوى الوزارة، وبالأساس على مستوى الحزب الذي يقوده، وأيضا يوما بعد يوم يؤكد أن لا علاقة لجهجه بالخطاب الانتخابي الذي اتبعه قبل عام ونصف العام وأوصله إلى الكنيست، ليواجه لبيد من جديد مستقبل مصيره السياسي في أي انتخابات برلمانية مقبلة.

وكان مثل هذا حدث قبل نوعام حينما فتح لبيد الجبهات في كل الاتجاهات، وبالأخص حينما انقلب على كل خطابه الانتخابي بشأن دعم الشرائح الوسطى التي ركب لبيد موجة احتجاجاتها قبل ثلاث سنوات لبيد في الكنيست، وفي الأيام الأخيرة ظهر لبيد في مواجهة كبار مسؤولي وزارة المالية، وجهات حقوقية وقضائية، بإصراره على تطبيق أنظمة عنصرية تستهدف أساسا المواطنين العرب وأيضا المتدينين اليهود المتزمتين، ليتبع ذلك خطاب يهاجم فيه المستوى الوظيفي المسؤول في القطاع العام ووزارة المالية.

وكما يبدو فإن لبيد عاد إلى طبيعته المعروفة، التي يظفي عليها طابع الغطرسة، بعد أن انجز في الدورة البرلمانية الشتوية ما دعت له أوساط كثيرة في الشارع الإسرائيلي على مدى عشرات السنوات، وهو فرض الخدمة العسكرية على «الحريديم»، ليسجل لنفسه إنجازا، لا تعرف إسرائيل بعد حجم الثمن الذي ستدفعه بسببه، اجتماعيا وسياسيا وماليا.

في منتصف شهر آذار الماضي، ظهر لبيد بمبادرة لمشروع قانون جديد، يلغي بموجبه ضريبة الشراء بنسبة ١٨٪ عن البيوت الجديدة، التي تشتريها أزواج شابة، شرط أن يكون أحد الزوجين قد أدى الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال، ما يعني استثناء المواطنين العرب من هذا القانون، ومعهم أيضا اليهود المتزمتين «الحريديم».

واتضح لاحقا أن القانون يواجه معارضة شديدة من نواح مالية وقانونية، فكار موظفي وزارة المالية عارضوا القانون بسبب كلفته، التي تصل إلى ٧٠٠ مليون دولار سنويا، وقد تصل إلى ٨٥٠ مليون دولار في حال جرى توسيعه، ومن بين المعارضين للقانون كان الخبير الاقتصادي الأول في وزارة المالية الدكتور ميخائيل شارثيل، الذي أعلن استقالته من منصبه احتجاجا على عناد لبيد وعدم اكتراثه بوجهة نظر الخبراء في الوزارة، كما أن من بين المعارضين بنك إسرائيل المركزي وحفاظة البنك.

كذلك، فإن المستشار القانوني للحكومة أعلن بشكل واضح أن القانون ضعيف من وجهة النظر القضائية، لما فيه من تمييز واضح ضد شرائح من بين السكان، ملمحا إلى أن القانون لا يصمد أمام المحكمة العليا، وقيل إن لبيد سحب شرط الخدمة العسكرية، خلال اجتماع الطاقم الوزاري للقضايا الاجتماعية، لكن في اليوم التالي ظهر لبيد متمترسا في موقفه، ومصرا على طرح القانون كما جاء به هو دون أي اعتبار لآراء كبار المسؤولين في وزارته والجهاز القضائي، ويجاهر بشكل واضح بمعرفته للقانون ويأنه يستثني العرب و«الحريديم»، وقال في إحدى المقابلات لوسائل الإعلام: فلينذهب «الحريديم» إلى الجيش، وتجاهل الأمر بالنسبة للعرب الذين قانون لا يشملهم التجنيد الإلزامي.

حول قرار إدانة إيهود أولمرت بتلقي الرشوة:

آمال معقودة على ترجمته الرديعية في مكافحة الفساد السلطوي!

«قرار إدانة رئيس الحكومة السابق حطّم خرافة التورط في قضايا الفساد والرشى، ثم التنصل منها بادعاء: لم أر، لم أسمع، لم أعلم»



ملفات أولمرت، شواهد على الفساد السلطوي في إسرائيل.

عقوبة الغرامة المالية، أيضا، كما يحددها القانون. ويعرّف قانون العقوبات الإسرائيلي مخالفة تلقي الرشوة في البند ٢٩٣ بأنها «حصول مستخدم جمهور على أموال أو منفعة أخرى كي يستغل قوته / سلطانه (منصبه وسلطته) المصلحة الذي يعطي، وينبغي أن يكون استغلال القوة في إطار الوظيفة والمكانة الجماهيرية اللتين يشغلها مستخدم الجمهور. وقد تتجسد المنفعة بالمال، بما له قيمة مالية، بخدمة أو أي شيء آخر. وقد تكون المنفعة مقابل تنفيذ عمل ما أو الامتناع عن القيام به، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيط، أو مقابل عمل يتوجب على مستخدم الجمهور القيام به، في إطار وظيفته».

وفي نشرة توجيهات داخلية خاصة أصدرها في ١١ آذار ٢٠١٠، في أعقاب التعديل القانوني المذكور، أكد النائب العام للدولة أن «تشديد عقوبة السجن يعكس مدى خطورة مخالفات الرشوة، التي تشكل مخالفة الفساد الأعلى في سلم الخطورة، وهو (التشديد) يرمي إلى تقليص الفجوة في العقوبات بين هذه المخالفة والمخالفات الخطيرة الأخرى التي تُرتكب على خلفية اقتصادية... وإن تحديد عقوبة قصوى أشد يمكن المحاكم من فرض عقوبات مناسبة ورداعة في الحالات التي يتم فيها إعطاء / تلقي الرشوة في ملباسات وظروف خطيرة مختلفة، مثل: الرشوة بمجم كبير أو بشكل منهجي، أو الحالات التي يكون مقدم الرشوة شركة أو طرفا قويا من ناحية اقتصادية، سياسية أو غيرها، مقارنة بمستخدم الجمهور الذي يحصل على الرشوة».

الفساد . الخطر الأكبر الذي يهدد الدولة والمجتمع الإسرائيليين!

ويوضح هذا التعديل القانوني، وكذلك التحقيب الوارد في توجيهات النائب العام للدولة، مدى الخطورة والتشدد الذي ارتأت الكنيست وسلطات تطبيق القانون في إسرائيل اعتمادهما في التعامل مع قضايا الرشوة، والفساد عامة، في القطاع العام بوجه عام، وفي المستويات السلطوية الحكومية الرفيعة بوجه خاص، بعد فضائح الفساد السلطوي المتتالية التي عصفت بالمجتمع الإسرائيلي خلال القديسين الأخيرين، وتورط فيها عدد من المسؤولين الرسميين الرفيعين كما أشرنا آنفا، حتى اعتبرت المحاكم الإسرائيلية، وفي مقدمتها المحكمة العليا، بمثابة وياء أو طاعون يستشري في جسد الدولة وأذرعاها المختلفة.

وقد ذهب غير قليل من الحقوقيين والمسؤولين الرسميين، فضلا عن جمعيات ومنظمات شعبية تنشط في مجال مكافحة الفساد ونزاهة الحكم، إلى حد اعتبار آفة الفساد الخطر الأكبر الذي يهدد الدولة والمجتمع الإسرائيلييين، بل حد اعتباره خطرا يهدد مجرد وجود الدولة، أكثر من أي تهديد خارجي، أمني أو سياسي.

وتبين معطيات إحصائية (جمعها ونشرها موقع «نيفو» الإسرائيلي المتخصص في الشؤون القانونية والقضائية) أن متوسط العقوبة التي فرضتها المحاكم الإسرائيلية المختلفة على المدانين بارتكاب مخالفات الرشوى، حتى الآن، بلغ ستة وأربعة أشهر فقط من السجن الفعلي، إضافة إلى غرامات مالية بلغ متوسطها ٥٠٠ ألف شيكل على المخالفة الواحدة.

لكن هذه القضايا جميعها لم يكن بين المتورطين فيها، حتى الآن، رئيس حكومة (سابق) أو مسؤول سياسي رفيع أشغل سلسلة من المناصب الرسمية، سواء في أذرع الحكم المركزي أو الحكم المحلي، كما هي حال إيهود أولمرت، كما تختلف قضية أولمرت الفساد عن تلك القضايا السابقة، أيضا، في أنها المرة الأولى التي تشمل لأثة الاتهام ١٦ متهما

كتب سليم سلامة:

السؤال المركزي الذي يشغل الأوساط السياسية، القضائية، الحقوقية والعامه في إسرائيل، هذه الأيام هو: هل سيُزج برئيس حكومة، للمرة الأولى في إسرائيل، في السجن؟ وكم سنة؟ وهو سؤال يحمل دلالات مستقبلية توضح أهمية الهزة / الصدمة التاريخية التي حلت بإسرائيل، على الصعيد كافة، مع صدور قرار المحكمة المركزية في تل أبيب إدانة رئيس الحكومة السابق، إيهود أولمرت، بجرم تلقي الرشوة في قضية بناء الحي السكني في القدس، والمعروفة باسم «قضية هوليلاند»، وستكون للإجابة على هذا السؤال، في ضوء قرار الإدانة وترجمته التنفيذية، إسقاطات بعيدة المدى على كل ما يتصل بسياسة النيابة العامة للدولة في معالجة قضايا الفساد السلطوي، من جهة، وب«السياسة القضائية» التي ستعتمدها المحاكم في النظر والحكم في هذه القضايا، من جهة أخرى، وبمدي الأثر الرادع الذي سيرتكبه هذا القرار على سلوكيات العاملين في القطاع العام، على اختلاف مناصبهم ومراتبهم من قاعدة الهرم حتى رأسه، من جهة ثالثة.

صحيح أن كثيرين من المسؤولين الرسميين في إسرائيل، وزراء وأعضاء كنيست ورؤساء سلطات محلية وآخرين، قد أدنوا في السابق بتهمة تلقي الرشوى، لكنها المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يدان بها رئيس حكومة، وإن كانت الإدانة قد حصلت في مرحلة لاحقة على إشغاله المنصب.

وقد جاء وقع الهزة / الصدمة على هذا النحو المدوّي الاستثنائي على خلفية «أجواء الاطمئنان والتفاؤل» التي أشعها أولمرت ومقرّبوه قبل إصدار المحكمة قرار الإدانة وعشيقته، وخاصة «ثقة» أولمرت ومحامي الدفاع عنان بن «ملف هوليلاند»، أيضا، سينتهي إلى النتيجة نفسها التي انتهى إليها الملفان السابقان اللذان حوكم أولمرت بجريرتهما، بالتهمة نفسها (تلقي الرشوى)، وهما المعروفان في إسرائيل بـ: «قضية ريشون تورا» و«قضية طالنسكي»، حيث قضت المحكمة فيما بينا ببراءة أولمرت من التهمة.

غير أن الإدانة الحالية (في قضية هوليلاند) هي أكثر دراماتيكية، بما لا يقاس، من تلك التي تتركه، ذلك أن «قضية هوليلاند» هذه اعتبرت، منذ بدايتها، «القضية المركزية» وأحد أكبر وأخطر قضايا الفساد والرشوة التي عرفتها دولة إسرائيل منذ قيامها. وفي إطارها، تمت إدانة رئيس الحكومة بتلقي رشى بمبالغ تصل إلى مئات آلاف الشواكل، فضلا عن إدانة مجموعة من رجال الأعمال ومن أصحاب المناصب الرسمية الرفيعة.

ولئن كان أولمرت ومحاموه قد أعلنوا أنهم سيقدمون استئنافا على قرار الإدانة هذا إلى المحكمة العليا، مشيرين إلى ما تضمنته قرار المحكمة المركزية من تيرة أولمرت من تهمةين أخريين نسبتا إليه في لأثة الاتهام، نظرا لعدم توفر الأدلة الكافية والقاطعة لإثباتهما (تلقي رشوة بمبلغ ٧٠ ألف شيكل والطلب من شاهد ملك تقديم مساعدة مالية لمتهم آخر في القضية)، وإلى أن قرار الإدانة تأسس على «بيئات ظرفية وعرضية»، فإن عددا من الخبراء القانونيين في إسرائيل يؤكدون أن التبركة المذكورة، وكذلك مسألة «ضعف البينات» المدّعاة، تبدوان عديمات الأهمية والوزن تماما، تقريبا، حيال قرار المحكمة الذي يتضمن تسويات وتعليقات قانونية متينة جدا قادت القاضي دافيد روزين، إلى «إدانة زعيم دولة بجرم الرشوة - وهي مخالفة من بين الأظرف في سياق محاربة الفساد الرسمي العام»!

العقوبة القصوى . السجن عشر سنوات

ومن المفسر أن تبدأ المحكمة المركزية في تل أبيب نفسها التي أدانت المتهمين (القاضي دافيد روزين)، في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، الاستماع إلى طعونات الأطراف المختلفة بشأن العقوبة التي ستوقع على المدانين، وفي مقدمتهم أولمرت نفسه.

في الرابع من شباط ٢٠١٠، دخل حيز التنفيذ تعديل أقره الكنيست لقانون العقوبات الإسرائيلي، وخاصة للبندين ٢٩٠ (تلقي الرشوة) و٢٩١ (إعطاء الرشوة)، وهو تعديل يقضي بتشديد العقوبة على هاتين المخالفتين: فقد رفع التعديل عقوبة الحد الأقصى على مخالفة تلقي الرشوة من السجن الفعلي لمدة سبع سنوات إلى السجن الفعلي لمدة عشر سنوات، بينما ضاعف عقوبة الحد الأقصى على مخالفة إعطاء الرشوة من السجن الفعلي لمدة ثلاث سنين وستة أشهر إلى السجن الفعلي لمدة سبع سنوات، وتضاف عقوبة السجن هذه إلى

كتاب جديد عن السكن العام في إسرائيل

المهندسون المعماريون هم جزء لا يتجزأ من النهج والنظام!

بقلم: إستر زندبرغ (*)

كتبت المهندسة المعمارية د. هداس شدار في كتابها الجديد «حجارة الأساس في السكن العام: ستة عقود من البناء الحضري بمبادرة عامة في إسرائيل»، أن «السكن العام في دولة إسرائيل يعد أحد المشاريع العظيمة والرائعة للدولة»؛ ويعد هذه الكتاب في حد ذاته أيضاً مشروعاً رائعاً.

وفي الحقيقة فإن السكن العام كان الأروع في مشاريع الدولة، غير أنه يعتبر أيضاً الأسوأ بينها، وإن شئنا مواصلة الحديث بنبرة تشالرز ديكنز الإنشائية، فإن في وسعنا القول إن هذا المشروع كان مشروعاً ينم عن حكمة وغباء، عن قناعة وشكوك، عن نور وظلمة وعن أمل وياس، وعن تفكير بأن كل شيء ممكن، وغير ممكن، كأي مشروع عصري آخر.

ولا يجوز في هذا السياق الخلط بين مصطلح السكن العام، ومصطلح «الإسكان العام» المدعوم من الحكومة، الذي يعتبر موضوعاً مختلفاً، وتقول شدار في كتابها إن «كلمتي السكن العام تجسدان التخطيط والبناء بمبادرة عامة (حكومية) بتوجيه من الخبراء والمهنيين في قسم الإسكان منذ إقامته، وعليه، حتى وإن كان التخطيط والتنفيذ يتمان بوساطة مهندسين معماريين ومقاولين خارجيين، فإن الحديث ما زال يدور عن «سكن عام» في أواخر تسعينيات القرن الماضي، جرى خصخصة البناء العام بصورة تامة، وتراجع تأثير ودور وزارة الإسكان - التي لا يجوز التقليل من أهمية دورها - كممولة ومبادرة ومخططة، ذات رؤية ومسؤولية شاملتين، رفعت لواء أو شعار توفير مسكن للجميع، كما لا يجوز التقليل من شأن مساهمتها في تعميق التقاطب الاجتماعي وانعدام العدالة الحيزية.

كانت وزارة الإسكان في بداية عهدها قسماً في ديوان رئيس الحكومة، ومن ثم في وزارة العمل، وفي العام ١٩٦١ تحول هذا القسم إلى وزارة منفصلة. وقد كانت الوزارة في سنوات مجدها مختبر تجارب حثيثاً لأشكال السكن وأنماط الحياة، وبناء الأحياء والمدن التي لم تنجح قط في أن تتحول أو تصبح «مدناً» وتقدمت التجارب والاختبارات بعقبات، من دون تواصل تدريجي أو محطات توقف للمراجعة والتصحيح، وتم التخلي عن كل تجربة لصالح بداية جديدة من نقطة الصفر. وتقول شدار إن ذلك يجسد الحداثة أو العصرية في صورتها الحقيقية، والتي «يعيدون فيها اختراع الأمور من جديد في كل مرة» وفي الكثير من الأحيان جرى التخلي عن، وإهمال، «فكران التجارب»، وهم السكان الذين لم ينجحوا في مواكبة عجلة التقدم والعصرنة.

وقد شارك في عمل المختبر خبراء ومهنيون في وزارة الإسكان، ومسؤولون من دوائر صنع القرار في المستوى السياسي، ومن هنا فإن العلاقة بين جانبي المتراس علاقة مباشرة ومركبة في آن، أما التكافل والعلاقة التبادلية على هذا الصعيد، فقد مثلتهما بشكل جلي الخطة (الخرائطية) الهيكلية الأولى لدولة إسرائيل عند قيامها، وقد كانت هذه الخطة بمثابة التجربة الأم الحاسمة في تاريخ الدولة، والتي استندت في جوهرها إلى توزيع السكان في عشرات المدن الجديدة، ومئات القرى والبلدات الجديدة، التي أقيمت على كامل الحيز الذي احتل، في معظمه، في «حرب الاستقلال» (حرب العام ١٩٤٨)، بعد إفراغه من قبعت خلف الخطة اعتبارات سياسية وأمنية في جوهرها، وترجمت إلى لغة التخطيط من جانب مهنيين في قسم التخطيط - الأب القديم لوزارة الإسكان - برئاسة المهندس المعماري أرييه شارون، وقد وجهت انتقادات إلى هذه الخطة في حينه أيضاً، إلى ذلك فقد رفضت نماذج أخرى للتخطيط القطري اقترحت في ذلك الوقت، لاعتبارات حجج سياسية في جوهرها، ومن ضمن تلك الخطط «خطة القطار» التي طرحها المهندس البروفيسور ماركوس راينر.

وتتطرق شدار إلى هذا الاقتراح في كتابها، في ضوء بحث أجرته سمدار شارون حول تخطيط الحيز القومي في الأعوام الأولى لقيام الدولة، وقد اقترح راينر توزيع سكان الدولة بصورة تدريجية على امتداد خطوط سكة القطار وذلك لضمان منالية وصول إلى أماكن العمل والشغل في مركز (وسط) البلاد، وأن يتم في مراحل لاحقة، متأخرة، إنشاء وتطوير مدن وبلدات جديدة في مناطق الهامش، تبعاً للحاجة والضرورة. ووفقاً لما أورده شدار في كتابها فقد «وضع راينر نصب عينيه، خلافاً لخطة شارون، الإسكان ومصالحهم قبل البلد، غير أن خطته رفضت، نظراً إلى أن توزيع السكان بدأ محدوداً ومقيداً من وجهة نظر المخططين، الذين فضلوا احتياجات ومتطلبات الدولة على احتياجات سكانها».

فماذا لو قبلت خطة راينر؟

تقول هداس شدار: «ليست لدي إجابة على مثل هذه الأسئلة، إن ما تعلمته من ذلك هو أن الأفكار والنظريات السابقة لأوانها والتي لا تحظى بسند أيديولوجي، تزدوي وتلاشى، لقد كانت الأيديولوجيا السائدة ناقصة لما اقترحه راينر، فقد اعتبر الاكتظاظ في مركز البلاد في ذلك الوقت كارثياً وبالتالي فإن خطة من هذا القبيل ما كانت لتحظى بالقبول. إن الخطط التي قبلت بالفعل

ونفذت في غير زمنها ومكانها تبين أنها خطط فاشلة، وعلى سبيل المثال خطة إنشاء مدينة «عراد» التي أقيمت في ستينيات القرن الماضي. إن الفكرة الكامنة خلف التخطيط كانت فكرة عمرانية بامتياز، والتي تمثلت في إقامة شقق يتوفر فيها كل شيء على مقربة من المكان أو سيراً على الأقدام. غير أن كل ذلك لم يتسق مع تلك الفترة التي كانت فيها «الحضرية» غريبة عن وجهة النظر السائدة للتجمعات الجماهيرية، وقد شيدت قبل ذلك خلافاً للتخطيط، جميع الأحياء في مناطق الهامش ومن ضمن ذلك شق طرق وشوارع، غير أن الفكرة شوهدت وتلاشت».

كذلك فإن التجارب التي جرت في وقت لاحق على المستوى الحضري والتي تمت بمبادرة وزارة الإسكان، لم تحظ بنجاح زائد.

وتقول شدار في كتابها «لقد جرت محاولات في (مستوطنة) بسفات زئيف، والتي سعى المخططون من خلالها إلى إيجاد شارع حضري يتضمن استعمالات مختلطة، كإقامة حوانيت في الطابق الأرضي على الشارع وفقاً لكل القواعد، وقد تحول مخطوط الحي في وسط تل أبيب واستلهموا ما جعل خلال ذلك الرجوع إلى الشارع. وأعدت في هذا الإطار رسومات جميلة لشوارع حقيقية، غير أن الأفكار لم تتكامل بالنجاح، إذ فقدت الشقق المقامة فوق الحوانيت والمتاجر على الفور من قيمتها مما جعل أصحابها يغادرون المكان، وقد شكل ذلك إشارة تحذير فيما تمثل الاستنتاج بأنه في المراحل الأولى من إقامة مدينة جديدة لا يمكن إجراء خطط في الاستعمالات، وعليه لم يكرروا ذلك، على سبيل المثال في مدينة موديعين».

وما الذي جعل المهنيين في وزارة الإسكان يضبطون خطهم دوماً مع السياسة العليا؟ تقول شدار: إن المهندسين المعماريين هم جزء لا يتجزأ من النهج والنظام، وهم لا يهزون القارب نظراً إلى أنهم يتواجدون فيه أيضاً، وهم يختارون سلفاً، ربما في لاوعيمهم، ما يتناسب ويتلاءم مع وجهة النظر المهيمنة، ويختلقون لها مبررات وذرائع شتى، في خسينيات القرن الماضي، وحين كانت الأيديولوجيا السائدة تتمثل في الالتصاق بالأرض، خطط المهندسون المعماريون أحياء حضرية بدت أشبه بقرى وأضفوا اللون الأخضر على خططهم، وفي السبعينيات شيد هؤلاء مناطق وأحياء مغلقة وفصلوا بين وسائل النقل والمشاة، وقد تمثل التبرير العملي في أن الأحياء (السكنية) تعتبر شيئاً سيئاً وشريراً وأنه يجب المحافظة على الأبناء، غير أن الأيديولوجيا التي تتف وراه الممارسة كانت تتمثل في حماية والدفاع عن المجموعة «الإسرائيلية»، التي كانت

تمر في مرحلة انهيار وصعود لقوى جديدة، كما هو متلا في ظهور حركة «غوش إيمونيم» أو «الفهود السود».

(*) سؤال: لقد تحدثت في كتابك عن حي حريدي بمستوى «بيت شيمش» والذي حقق نجاحاً على مستوى التخطيط. هل يرتبط هذا النجاح بكون سكان الحي متدينين حريديين؟

شدار: نعم، إلى حد كبير. بداية، فإن البناء للسكان الحريديين، بناء نسجي أكثر و ذو مستوى متدن نسبياً بسبب مشكلة المصاعد. هذا أولاً، ثانياً، يمكن القول إن المباني السكنية في الأحياء الحريدية لا تتجمد من ناحية الزمن وإنما تتغير تبعاً للضرورة والحاجة، وتنوع الاستعمالات هناك يبدأ من الداخل وبصورة عفوية، كما يقيم هؤلاء السكان داخل البيوت مشاريع صغيرة من دون حاجة لفلسفة والحاسوب، نظراً لأن لديهم القليل من السيارات فإنه تتم إقامة الخدمات الحضرية والمؤسسات إلى جانب محطات الحافلات، كما أن منالية الوصول والمرونة راسخان في النسيج ذاته مثلاً في ملعب أو منطقة حضرية صغيرة من دون حاجة لفلسفة الأمور أكثر من اللازم، وإن ذلك هو ما ينتج على ما يبدو.

(*) سؤال: بعد ستة عقود من التجارب والإخفاقات في وزارة الإسكان، يطرح السؤال أين تتوفر الفرصة للتصحيح.

شدار: نعم لقد جرت محاولات بطولية كثيرة على هذا الصعيد ولذلك فإن الإخفاقات تعتبر بطولية ومأساوية في ذات الوقت، لكن ما حصل لم يكن فشلاً كاملاً، وأود التأكيد في هذا السياق أنني أعرض الخصخصة الفوضوية التي لا توجد لها ضوابط. فحين يكون الربح المالي هو الهدف، تنحى جانبا اعتبارات جودة التخطيط، غير أنني أعرض في شكل أساس التخطيط بشدة، وبعد سنوات خططت فيها وزارة الإسكان وقامت بالبناء على نطاق واسع، فقد شهدت السياسة في السنوات الأخيرة تغييراً على هذا الصعيد لتقتصر أنشطة البناء التي تقوم بها الوزارة على وجبات صغيرة، أما في السوق الخاصة فإن الاتجاه معاكس لذلك، فالسوق كانت تتركز في الماضي إلى البناء في أراض حضرية صغيرة وهو ما أدى لقيام وتطور بعض المدن الناجح، أما اليوم فإن السوق هي سوق شركات البناء الكبرى التي تقوم بالبناء على مناطق ضخمة وهو ما ينتج عنه ضواحي أبراج تضم آلاف الشقق السكنية التي تشيد دفعة واحدة، وهو ما تسعى وزارة المالية إلى دعمه في نطاق الإصلاح.

(*) سؤال: هل يتحمل «التخطيط» مع أو بدون وزارة الإسكان، مسؤولية عن أزمة السكن؟

شدار: يقولون إن السبب يتمثل في نقص العرض وأنه يجب بناء عدد أكبر من الشقق. غير أن الحديث يدور حول أرقام وكميات، وليس هناك من يسأل كيف يجب أن يتم البناء. إن الخطاب السائد على هذا الصعيد خطاب ضحل من جانب صانعي القرارات ومعظم الجهات المسؤولة. إن الحديث الذي يجري اليوم هو حول التالوث المقدس المتمثل في «شقة فاخرة بخمس غرف» و«شرفة مكشوفة» و«غرفة جلوس فخمة». ذلك هو ما يقنعونا بأننا نحتاجه وأن ذلك هو ما يتيح الفرصة للبيع والزوج. وما لا شك فيه أن ذلك يشكل إلى حد كبير تفسيراً لارتفاع أسعار السكن.

تعلم شدار باحثة في تاريخ السكن العام ومحاضرة في معهد «التخوين» (معهد الهندسة التطبيقية) وفي قسم الهندسة في «فيتسو»، في حيفا.

وقد تناول مشروع تخرجها للحصول على اللقب الجامعي الثالث (الدكتوراة) موضوع الإسكان العام في السبعينيات، وعلى الرغم من أن الكتاب يعتبر متخوفاً على هذا الصعيد.

وقد رأى كتاب شدار الحالي، الذي يعتبر كتاباً مثيراً بكل المقاييس، النور بدعم ومساندة من جانب رجال وزارة الإسكان، المهندس الرئيس كارلوس درينبرغ والقائمة بأعماله ميخائيل ناؤور فريك، وعلى الرغم من أن الكتاب يعتبر موضوعياً إلا أنه غير محايد، فهو يبحث في عمل ونشاط وزارة الإسكان من زاوية «هندسية ومهنية»، ومن خلال إلقاء نظرة على موقع الوزارة في جهاز التخطيط القطري، والعبرة المستشفة من هذه الزاوية هي أنه «لا توجد لدي صيغة أو وصفة موثوقة للتخطيط تقول: إذا فعلوا كذا وكذا فإن ذلك سيحل كل المشاكل»، ووفقاً تقول شدار مضيفة «تلك هي مشكلة التخطيط الكبرى، في الماضي كان استبداد وزارة الإسكان يتلاءم مع روح العصر ويمكن استخلاص العبرة فقط فيما ضروري ويمكن. أما اليوم فإن الأمر الوحيد الواضح لي هو أنه يجب البناء في نطاق وجبات صغيرة وإتاحة المجال لإجراء تغييرات بما يتلاءم مع الوقت الراهن. إن كل شيء يتم بالسهولة على هذا الصعيد ويمكن استخلاص العبرة فقط فيما بعد. هل تعتبر هذه عبرة متشائمة أم متفائلة؟ ما أمه هو أننا بلغنا حد النضج فيما يتعلق بالتخطيط».

كما يؤخذ على الكتاب أنه لا يتطرق إلى دور وزارة البناء والإسكان في التخطيط والبناء وراء الخط الأخضر، والذي يساهم عملياً في تطبيق الاحتلال.

(*) صحافية من «هآرتس»، ترجمة خاصة.

كتب إسرائيلية جديدة

العربية لغة في عين العاصفة

اسم الكتاب: «العربية لغة في عين العاصفة» (كتاب دراسات- العدد السادس)

تحرير: محمد أمارة

إصدار: دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات

صدر العدد السادس من «كتاب دراسات»، كتاب الأبحاث السنوي حول المجتمع العربي في إسرائيل الذي يصدره مركز دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات للسنة السادسة على التوالي، ويحتوي العدد على مجموعة من الدراسات والمقالات العلمية وعلى نصوص وثائقية وتربوية مهمة، بالإضافة إلى تقارير خاصة حول نشاطات المركز وإصداراته في السنة الأخيرة، يرأس تحرير الكتاب د. يوسف جبارين، مدير مركز دراسات، والمحرم الضيف للعدد السادس هو البروفيسور محمد أمارة، مدير وحدة البحوث في المركز.

يفتح العدد بمقدمة بقلم البروفيسور أمارة، يشير فيها إلى تزايد المخاطر والتحديات أمام اللغة العربية في ظل الواقع التي تعيشه هذه اللغة في إطار التحديات العالمية والعولمة من جهة، والواقع السياسي الخاص التي تعيشه الأقلية العربية الفلسطينية ومكانتها السياسية والقانونية في دولة إسرائيل، مما يلقي بظلاله على اللغة العربية ومكانتها الرسمية القانونية، من جهة، والمغلبة على أرض الواقع من جهة أخرى. ويشير أمارة إلى ضرورة العمل على إحياء هذه اللغة واستحضارها في الحيز العام لما تحمله من معانٍ رمزية ثقافية، سياسية ووجودية.

وينشر مركز دراسات من خلال كتاب أبحاثه السنوي مقالة تحليلية خاصة بالمركز من قبل المفكر التقدمي وأستاذ اللسانيات البروفيسور نعوم تشومسكي وذلك تحت عنوان «ملاحظات حول الوضع السياسي الراهن في الشرق الأوسط»، ويتناول تشومسكي في مقالته تعثر المفاوضات بين الطرفين الفلسطينيين والإسرائيلي ومدلولاته السياسية وانعكاساته على الشرق الأوسط برتمته، مشيراً أن إسرائيل ضربت بعرض الحائط الموثيق والاتفاقيات الدولية والأوروبية، وأنشأت وضعا سياسياً جديداً لا يصلح لإقامة دولة واحدة علمانية أو ثنائية القومية، وإن إسرائيل ذاهبة بشكل جلي إلى ترسيخ الوضع القائم وتثبيت أقدام مشروعها الاستيطاني في المنطقة وقيام مشروع دولة أو أرض إسرائيل الكبرى من خلال سيطرتها الجغرافية على الأرض والموارد وهضمها لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. ويمضي تشومسكي في تحليل هذه الممارسات وانعكاسها على الشرق الأوسط والعالم وأفق عملية السلام المسدودة.

ويشتمل ملف العدد، بعنوان «العربية: لغة في عين العاصفة»، على عشرة أبحاث ومقالات أكاديمية تعالج مواضيع مختلفة ومميزة تتعلق باللغة العربية والتحديات التي تواجهها، وفي افتتاحية الملف ينشر القاضي سليم جبران، قاضي المحكمة العليا، مقالاً خاصاً عن «مكانة اللغة العربية في إسرائيل» وهو عبارة عن المداخلة الافتتاحية التي قدمها في مؤتمر مشترك لمركز دراسات ومعهد فان لير في القدس حول اللغة العربية في البلاد، والذي جرت أبحاثه كاملة باللغة العربية.

وفي الملف يعرض الباحث د. يوتان مند من معهد فان لير مقالاً بعنوان «العربية بعد العربية»؛ ويكتب د. عبد الرحمن مرعي من الكلية الأكاديمية بيت بيرل عن «الدخيل العبري في اللسان الفلسطيني: أساليبه وأبعاده»؛ ومن خلال بحثه

النقدي «اللغة العربية في خدمة مشروع التدرج - مراجعة نقدية لكتب تعليم اللغة العربية في المدارس الدرزية»، يطرح الباحث د. يسري خيزران، من الجامعة المفتوحة، قضية مناهج تعليم اللغة العربية في المدارس العربية الدرزية؛ ويتناقش الباحث د. أريئيل شطريت موضوع «الإشارات إلى السياسة، سياسة الهوية في أعمال الكاتب علاء حليلج»؛ وينقب الباحث د. باسيليوس حنا بوردي من جامعة بار ايلان عن «تدريس اللغة العربية في المدارس العربية في إسرائيل»؛ وتكتب الباحثة د. راوية جرجورة-بربارة عن «المدارس الثنائية اللغة يذا بيد من أجل مجتمع مغاير»؛ وتكتب د. سيجال جورجي من جامعة بئر السبع مقالاً حول اللغة العربية والعبرية «بين لغة أمي العربية وشقيقتها العبرية: لغتان متكاملتان غير متخاصمتين»؛ ويتناول الباحث د. عامر دهاشمشة موضوع المشهد اللغوي ودلالاته الرمزية من خلال بحثه «المكان والمكانة ليسا محض صدفة - العبرية والعربية في لافتات القرى العربية»؛ ويختتم الملف بمقال للبروفيسور محمد أمارة حول «موقع اللغة العربية في وثائق التصور المستقبلي».

كما يشتمل الكتاب على باب جديد تحت عنوان «وثائق» يحتوي على «ديباجة اللغة العربية» ضمن وثيقة التصور المستقبلي للغة العربية وهي نتاج مشروع مركز دراسات ولجنة متابعة قضايا التعليم والمجلس التربوي العربي، ووثيقة «أهداف التربية والتعليم لدى المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل» كما صاغها المجلس التربوي العربي، ويحتوي الكتاب أيضاً على مقال للباحثة سناء ابوصالح من جامعة حيفا تحت عنوان «السينما الفلسطينية: قراءة نقدية لفيلم حكاية الجواهر الثالث».

ويختتم الكتاب بتقرير بالنشاطات والفعاليات المركزية وإصدارات مركز دراسات للعام الأخير.

الصراع من وجهة نظر رؤساء جهاز الشاباك

اسم الكتاب: «حراس التخوم - ستة رؤساء للشاباك يتحدثون»

تأليف: درور موريه

إصدار: «ميسكال» (منشورات يدبعوت أحرنونوت)

هذا الكتاب هو أساساً سيناريو فيلم لمؤلفه المخرج الإسرائيلي درور موريه. ويقول موريه إن حلمه تمثل بأن يجلس أمام عدسات كاميرته جميع رؤساء جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) كي يتحدثوا عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ومحاربة «الإرهاب»، وفقدان البوصلة لدى القيادة الإسرائيلية، والفرص التي تم إهدارها، والدم المسفوك، ويضيف أنه إلى أن بدأ بتصوير فيلمه «حراس التخوم»، الذي حاز على جوائز عديدة، لم يعلم بأن رؤساء جهاز الشاباك الستة الآخرين، وهم أبراهام شالوم ويعقوب بيرزي وكرمي غيلون وعامي آيتلون وأفي ديختر ويوفال ديسكين، الذي كان لا يزال رئيساً للشاباك، سيكشفون أمامه نذوبهم وسيروون بانفتاح كبير قصصهم الشخصية ويقوضون عدداً من الفرضيات التي يؤمن الإسرائيليون بها.

يحتوي الكتاب على النص الأصلي للمقابلات، التي كانت أساساً للفيلم والمسلسل التلفزيوني الذي بثته القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي، لكنه يحتوي أيضاً على قضايا وأحداث لم تنشر أبداً من قبل واعترافات لم يتم الإدلاء بها في العلن. وبناء على ذلك يشكل هذا الكتاب وثيقة غير مسبوقة حول العلاقات بين جهاز أمن دولة ما ومواطنيها. ويصفه الناشر بأنه «لحظة صدق»، ويظهر رؤساء الشاباك هنا على أنهم من لحم ودم، ستة أشخاص كرسوا حياتهم لمحاربة الإرهاب وينظرون، بعضهم لأول مرة، إلى المرأة مباشرة، فهل نجرو نحن أيضاً على النظر إليها».

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي